خِلافُ الأَصْلِ في ضَميرِ الغائِبِ؛ أَغْراضُهُ وَمَسائِلُهُ

الدكتور محمَّد خالد الرَّهَاويّ

عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ أكاديمية باشاك شهير للعلوم العربية والإسلامية

فرع جامعة اليرموك الأردنية/ إسطنبول/ تركيا

Other than the original in the conscience of the absent; its purposes and issues

Dr. Mohammed Khaled Al - Rahawi

Dean of the Faculty of Arts and Humanities\ Academy of Kashk Shahir for Arab and Islamic Sciences

Branch of Yarmouk University of Jordan\ Istanbul\ Turkey

Abstract

The second question dealt with the questions that contradict the conscience of the absent person. It was the ninth: syntax, movement, and pronouns. , Return, communication, separation, deletion, news, conscience action.

Keywords: other than the original in the conscience of the absent; its purposes and issues.

المُلخَّصُ

تناولَ البحثُ مسألةَ خِلافِ الأصلِ في ضمير الغائب "هُوَ، هِيَ"، وجاء في مطلبين: الأول تطرَّقَ لأغراض استخدام الضمير الصوتية والبلاغية والنحوية، بينما فصَّلَ المطلبُ الثّاني الحديثَ عن المسائل التي يخالِفُ فيها ضميرُ الغائبِ الأصلَ، فكانتْ تِسْعَاً: البناء اللغوي، والحركة، والإضمار، والعودة، والاتصال والانفصال، والحذف، والإخبار به، وعمل الضمير.

الكلمات المفتاحية: خِلافُ الأَصْلِ في ضَميرِ الغائِبِ؛ أَغْراضُهُ وَمَسائِلُهُ.

المقدِّمةُ:

فإنَّ نظريةَ الأصلِ والفرعِ التي بناها النُّحاةُ على طريقةِ الأصوليينَ كانَ لها أثرٌ عظيمٌ في وصفِ الظواهرِ اللُّغويةِ وتحليلِها واستنباطِ الأحكامِ النَّحويةِ وتنظيمِها...، وقد شكَّلَت إطاراً جامِعاً لمسائلِ النَّحوِ، سواءٌ ما تعلَّقَ منها بالأحرُفِ أم بالأسماءِ أم بالأفعالِ أم بما يلحقُ بها، ومن جملةِ ما عَنوا به في ضوئها الضميرُ، لكن كانتْ آراؤهم مبثوثةً في مباحثِ النَّحوِ، فتجدُ رأياً هُنا ورأياً هناك ومِنْ دونِ ربطٍ بالأغراضِ أوِ المعاني الجزئيةِ التي يدلُ عليها، ولمَّا كانَ مبحثُ الضميرِ مُتَّسعاً لا يُمكنُ أن يُحيطَ به بحثٌ كهذا، قَصرتُهُ على ضميرِ الغائبِ، ولمَّا رأيتُ مسائلَه أيضا تطولُ وتتّسعُ، قصرتُه على مسائلِ خلافِ الأصلِ فيه وأغراضِه، راجياً أن أكونَ قد أحطتُ بها، ونظمتُها في بحثٍ واحدٍ مفصَّلةً محللةً، وقد أدرتُهُ على مطلبَينِ: الأوَّل: تحدثتُ فيه عنِ الأغراضِ الأساسيةِ الدّاعيةِ إلى استخدامِ الضَّميرِ بدلاً مِنَ الاسمِ الظاهرِ من دونِ التطرُّقِ للمعاني المتأتّيةِ من السِّياقِ– وإن ألمحتُ أحياناً إليها– لتكفُّلِ علمِ المعاني بتفصيلِ الحديثِ عنها، ولأنَّها ليستْ هدفاً للبحثِ أصلاً، وجاءَ المطلبُ الثاني لِيفصِّلَ الحديثَ عن مسائلِ خلافِ الأصلِ في ضميرِ الغائبِ والأغراضِ الجزئيةِ المستفادةِ في كلِّ مسألةٍ.

المَطْلبُ الأوَّلُ: أغراضُ استخدامِ الضَّميرِ:

الضُّمْرُ والضُّمُر: الهُزالُ... وفي الحديث: إذا أَبْصَرَ أَحدُكم امرأَةً فَلْيأْت أَهْلَه فإِن ذَلِكَ يُضْمِرُ مَا فِي نَفْسِهِ؛ أَي يُضْعِفه ويُقَلِّلُه، مِنَ الضُّمور، وَهُوَ الهُزال وَالضَّعْفُ... والضَّمِيرُ: العِنبُ الذابلُ[1]. والخلاصة من كلام ابن منظور أن "ضمر" يفيد الضعف والهزال والتقليل، وهذا المفهوم اللغوي يكاد يطابق المفهوم الاصطلاحيَّ للضمير، إذ هو اختصار للاسم الظاهر وتقليل للحروف والأصوات، إذاً فالأصل هو الاسم الظاهر، والضمير خلاف للأصل[2]، وهو إمَّا مستترٌ أو بارزٌ. وأياً كان فإنَّه قد جِيءَ به لأغراضٍ، أهمُّها:

1 اللسان (ضمر).
2 انظر: الخصائص 192/2

1- الغرضُ الصّوتيُّ: وهو طلبُ الخفّة، إذ إنَّ ضميرَ الغائبِ "هُوَ، هِيَ" مُركَّبٌ مِنْ حرفِ الهاءِ وحدَه، كما يقولُ الكوفيونَ، أو مِن حرفينِ: الهاءِ والواوِ أو الياءِ، كما يقولُ البصريونَ[1]، وأيّاً كانَ الرأيُ، فإنَّ الحرفَ الرئيسَ في الضَّميرِ هُوَ الهاءُ، وَهُوَ حَرفٌ صامِتٌ مَهموسٌ خفيفٌ يكادُ يُشبهُ الصوائتَ، لِذَلِك وَصَفَهُ الخليلُ بِأَنَّهُ حرفٌ مَهتوتٌ[2]، والواوُ أو الياءُ صائتَانِ طَويلانِ هوائيَّانِ لا حيِّزَ لهما إلا الجوفُ[3]، ووصفَ سيبويهِ ياءَ "هِيَ" بالضَّعْفِ حيثُ قالَ:" والهاءُ التي هِيَ هاءُ الإضمار الياءُ الَّتي بعدَها أَيضاً مَعَ هَذا أَضْعَفُ"[4]. زِدْ على ذَلكَ أنَّ "هُوَ، هِيَ" بُنيَ على الفتحِ لِخِفَّتِهِ، ولِيَتحقَّقَ التناسُبُ بينَ خِفَّةِ الفتحةِ وخِفَّةِ الضَّميرِ، ويزدادُ الضَّميرُ خِفَّةً عِنْدَ تسكينِ الهاءِ أوِ الواوِ كما سنبيِّنُ لاحِقاً. مِنْ ثَمَّ يتبيَّنُ لنا أنَّ المجهودَ الصَّوتيَّ لِضميرِ الغائبِ- سواءٌ أكانَ أصلُهُ حرفاً واحِداً أم حرفَينِ- عبارةٌ عَنْ مقطعٍ صوتيٍّ واحدٍ قصيرٍ مُغلقٍ "هُوْ، أو مقطعينِ صوتيَّينِ قصيرَينِ مفتوحَينِ "هُوَ"، وهُوَ أقلُّ بكثيرٍ مِنْ أيِّ مجهودٍ صوتيٍّ لاسمٍ ظاهِرٍ كُنيَ بِهِ عَنْهُ، فما ظَنُّكَ إنْ كُنيَ بِهِ عَن أكثرَ مِن ذلكَ كما في قولِه تعالى:{إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا }[الأحزاب 35]. فضميرُ الغائبِ "هُمْ" قَدْ نابَ عَنْ عِشرينَ كلمةً. يقول ابن جني:"... علةُ ذلك أن الأسماءَ المضمرةَ إنما رُغِبَ فيها، وفُزِعَ إليها طلباً للخِفَّةِ بها بعد زوالِ الشكِّ بمكانِها"[5]. وهذه الخِفَّةُ تكونُ أكثرَ في الضَّميرِ المتَّصلِ منه في الضَّميرِ المنفصلِ[6].

2- الأغراضُ البلاغيَّةُ: وهي كثيرةٌ، ولعلَّ أبرزَها:

أ- الاختصارُ والإيجازُ؛ لأنَّ الضَّميرَ يتكوَّنُ مِن حرفينِ مُتحرِّكَينِ، وهُوَ كلمةٌ صغيرةُ الحجمِ تُعبِّرُ عن كلماتٍ كثيرةِ الحروفِ، وهذا ما يسمَّى بالاقتصادَ اللُّغويَّ، ولعلَّ تسميةَ الضميرِ جاءَتْ من هذا البابِ، إذ إنَّ النُّحولَ والهُزالَ أَحدُ معاني "ضمر"[7]، وهُوَ ظاهِرٌ جِدّاً في آيةِ الأَحزابِ آنفةِ الذِّكرِ، وغيرُها كثيرٌ.

ب- التَّوكيدُ والتَّقريرُ: من خلالِ إعادةِ ذكرِ الاسمِ مَكنيّاً عَنهُ بالضَّميرِ، وفي ذلكَ تمكينٌ لِلمعنى في ذِهْنِ السامِعِ، وإبعادٌ لِلاحْتمالِ عنه، والشيءُ متى تكرَّر تقرَّرَ[8].

ج- الإبهامُ أوِ الكِنايةُ بعدَ الإيضاحِ: قالَ الرَّضي:" والكِنايةُ في اللُّغةِ والاصطلاحِ أنْ يُعبّرَ عن شيءٍ معينٍ- لفظاً كانَ أو معنى- بلفظٍ غيرِ صريحٍ في الدِّلالةِ عليه، إمَّا للإبهامِ على بعضِ السّامعينَ... أو للاختصارِ، كالضَّمائرِ الرّاجِعةِ إلى مُتَقدِّمٍ... وقولُكَ: أَنا وأنتَ، لَيْسَ بِكنايةٍ؛ لأنَّهُ تصريحٌ بِالمرادِ، وضميرُ الغائبِ كِنايةٌ، إذ هُوَ دالٌّ على المعنى بواسطةِ المرجوعِ إليه غيرُ صريحٍ بظاهرِهِ فيه"[9]. بل إنَّ بعضَ النُّحاةِ عدَّ ضمائرَ الغائبِ الّتي هِيَ كِنايةٌ عَنِ النَّكرةِ نَكِرَةً[10].

د- دفعُ اللَّبْسِ: إذ لو أُعيدَ الاسمُ الظّاهرُ لَظُنَّ أنَّه غيرُ الأوَّلِ، ذلك أنَّ المعرفةَ إذا أُعيدَتْ معرفةً فرُبَّما كانتْ غيرَ الأولى[11] نحو قوله تعالى:{قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ} [آل عمران 26]، وقوله تعالى:{هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ}[الرحمن 60]. يقولُ ابنُ جنيٍّ:"... وذلك أنَّك لو قلتَ: زيدٌ ضربتُ زيداً، فجئتَ بعائِدِهِ مُظهراً مثلَه، لكانَ في ذلِك إلباسٌ واستثقالٌ. أمّا الإلباسُ فلأنَّكَ إذا قلتَ: زيدٌ ضربتُ زيداً، لم تَأْمَنْ أَنْ يُظنَّ أنَّ زيداً الثّانِيَ غيرُ الأوَّلِ، وأنَّ عائِدَ الأوَّلِ مُتوقَّعٌ مُترقَّبٌ.

---

1 الإنصاف في مسائل الخلاف ص 542 وما بعدها (مسألة 99).
2 العين 57/1
3 العين 57/1 قال الخليل:" وأربعة أحرف جوف وهي: الواو والياء والألف اللينة والهمزة، وسميت جوفاً لأنها تخرج من الجوف، فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان، ولا من مدارج الحلق، ولا من مدرج اللهاة، إنما هاويةٌ في الهواء، فلم يكن لها حيّز تنسب إليه إلا الجوف، وكان يقول كثيرا: الألف اللينة والواو والياء هوائية؛ أي أنها في الهواء".
4 الكتاب 191/4
5 الخصائص 193/2
6 الخصائص 192/2 قال ابن جني:" فإذا قدرت على المتصل لم تأت بالمنفصل، فهذا يدلك على أن المتصل أخف عليهم وآثر في أنفسهم".
7 اللسان (ضمر).
8 ضبط القاعدة النحوية في ضوء علم المعاني ص 403 و405
9 شرح الرضي على الكافية 148/3
10 شرح المفصل 84/3-85
11 مغني اللبيب ص861، 863

فإذا قلتَ: زيدٌ ضربتُهُ، عُلِمَ بالمضمرِ أنَّ الضربَ إنَّما وَقَعَ بزيدٍ المذكورِ لا محالةَ، وزالَ تعلُّقُ القلبِ لأجلِهِ وسببِهِ. وإنَّما كانَ كذلكَ؛ لأنَّ المظهرَ يُرتجلُ، فلو قلتَ: زيدٌ ضربتُ زيداً، لجازَ أن يُتوقَّعَ تمامَ الكلامِ، وأن يُظنَّ أنَّ الثانيَ غيرُ الأوَّلِ، كما تقولُ: زيدٌ ضربتُ عَمراً، فيتوقَّع أن تقولَ: في دارِهِ أو معَهُ أو لأجلِهِ. فإذا قلتَ: زيدٌ ضربتهُ، قطعتَ بالضَّميرِ سببَ الإشكالِ من حيثُ كانَ المظهرُ يُرتجلُ، والمضمرُ تابعٌ غيرُ مُرتجلٌ في أكثرِ اللُّغةِ"[1].

هـ – مراعاةُ المقامِ أو السِّياقِ: يقولُ سيبويهِ:"... إنَّما تضمرُ اسماً بعدَما تعلمُ أنَّ مَنْ يُحدَّثُ قَدْ عَرَفَ مَنْ تَعْني وما تَعني وأنَّكَ تُريدُ شيئاً يعلمُهُ"[2].

و – التَّنبيهُ والتَّشويقُ: وذلك في مسائلِ خِلافِ الأصلِ كلِّها، إذ إنَّ في المخالفةِ تنبيهاً يُثيرُ الذِّهنَ، وتشويقاً يَدفعُ لِلبحثِ عَن سببِ تِلكَ المخالفةِ[3].

3– الغرضُ النَّحويُّ: يتمثَّلُ في تجنُّبِ التَّكرارِ الَّذي يُسبِّبُ تَفَكُّكَ الكَلامِ ومَلَلَ السَّامِعِ منه[4]، إضافةً إلى ربطِ الكلامِ بعضِه ببعضٍ حتى عدَّ النحاةُ الضميرَ أصلاً للرَّوابطِ كلِّها[5].

المطلبُ الثَّاني: مسائِلُ خِلافِ الأَصلِ في الضَّميرِ:

خلافُ الأصلِ في الضَّميرِ يَتبيَّن لنا من خِلالِ مَعرفةِ الأصلِ فيهِ بِكلِّ ما يَتَعلَّقُ بِمسائلِهِ وقضاياه، ولعلَّ أبرزَها:

أولاً: البناءُ اللغويُّ:

ذهبَ الكِسائيُّ إلى أنَّ الأصلَ فيه "هُوَ، هِيَ" بتشديدِ الواو أو الياء وبنائِه على الفتحِ، انْطِلاقاً من أنَّ الاسمَ لا يجوزُ أن يكونَ على أقلَّ من ثلاثةِ أحرفٍ، وأنَّ الصورَ الأخرى للضَّميرِ هِيَ خِلافُ الأصلِ.

وذهبَ الكوفيون إلى أنَّ أصلَ ضميرِ الغائبِ هُوَ حرفُ الهاءِ وحدَهُ بدليلِ بقائِهِ وحذفِ الواوِ أو الياءِ عندَ التَّثنيةِ "هُما"، وعندَ الجمعِ "هُمْ"؛ ولِذَلِكَ بَقِيَ ما هُوَ أصلٌ، وحُذِفَ ما ليسَ أصلاً، واستدلّوا على صِحَّةِ ما ذَهبوا إليهِ بما وردَ من أبياتٍ شعريةٍ، من ذلك قولُ العُجيرِ السَّلوليِّ:

بَيناهُ يَشري رَحْلَهُ قالَ قائلٌ: لِمَن جملٌ رخوُ المِلاطِ نجيبُ

أي: بينا هُوَ، وقالَ آخَرُ:

هلْ تَعْرفُ الدّارَ على تَبراكا دارٌ لِسُعدى إذْ هِ مِن هواكا

أي: إذْ هِيَ، وحذفُ الواوِ في البيتِ الأوَّلِ والياءِ في البيتِ الثَّاني دليلٌ على أنَّهما ليسا أصلَينِ، بل زيادةٌ غرضُها تكثيرُ الاسمِ كيلا يبقى على حرفٍ واحدٍ على حدِّ زيادتِهم الواوَ في قولِهم: ضَرَبْتُهُوْ[6].

وذهبَ البصريونَ إلى أنَّ الضَّميرَ "هُوَ، هِيَ" بنيةٌ بسيطةٌ مركَّبةٌ مِنَ الهاءِ والواوِ لِلمُذَكَّرِ، أو مِنَ الهاءِ والياءِ للمُؤَنَّثِ، واحتجُّوا بأنَّ الضّميرَ مُستقلٌّ بذاتِه يَجري مجرى الظَّاهرِ، فلا يكونُ على حرفٍ واحدٍ، ولأنَّ الضَّميرَ إنَّما جِيْءَ بِهِ للإيجازِ والاختصارِ، فلا تليقُ مَعَهُ الزِّيادةُ، وأنَّ الأبيات التي احتجَّ بها الكوفيونَ إنَّما هِيَ من قبيلِ الضّرورةِ الشِّعريَّةِ، فلا تنهضُ دليلاً على صِحَّةِ ما ذهبوا إليه[7].

وقد عدَّ ابنُ جِنّيٍّ هذا لغةً، قالَ:" إنَّ الذي قالَ [إذْ هِ مِن هواكا] هُوَ الذي يقولُ في الوصلِ: هِيْ قامَتْ، فيُسكِّنُ الياءَ، وهِيَ لغةٌ معروفةٌ...وإنَّما كانَ قولُهُ "إذ هِ" على لغةِ مَن أسكنَ الياءَ، لا على لغةِ مَن حرَّكها مِن قِبل أنَّ الحذفَ ضربٌ من الإعلالِ، والإعلالُ إلى السواكنِ لِضَعْفِها أَسْبقُ منه إلى المُتحرِّكاتِ"[8].

---

1 الخصائص 193/2
2 الكتاب 6/2
3 ضبط القاعدة النحوية في ضوء علم المعاني ص51
4 الخصائص 193/2 يقول ابن جني:.. وينضاف إلى الطول قبحُ التكرار المملول".
5 مغني اللبيب ص647، انظر: نظام الربط والارتباط في الجملة العربية ص152-153
6 الإنصاف في مسائل الخلاف ص542 (مسألة 99).
7 الإنصاف في مسائل الخلاف ص542 (مسألة 99)، والبحر المحيط 214/1.
8 الخصائص 89/1

وبناءً على رأي الكوفيينَ فإنَّ الأصلَ في ضميرِ الغائبِ هُوَ الهاءُ وحدَها، وكلُّ ما جاءَ خلافَ ذلكَ فهُوَ فرعٌ، وليسَ كَذلك الأمرُ على رأي البصريينَ، بل هُوَ أصلٌ، والحذفُ منه خِلافُهُ. وقد اختارَ المحقِّقونَ رأيَ البصريينَ ورجَّحوهُ[1].

ثانياً: حركةُ ضميرِ الغائبِ:

أ- حركةُ ضميرِ الغائبِ المتَّصلِ:

الأصلُ في هاءِ الغائبِ أن تكونَ مبنيةً على الضَّمِّ، نحو: مِنْهُ، كتابهُ، ضربهُ، قالَ أبو عليٍّ: "ضَمُّ الهاءِ هُوَ الأصلُ، وذلك أنَّها إذا انفردَتْ مِنْ حروفٍ تتَّصلُ بها قيلَ: هُمُ فعلوا"[2]. وتُخالِفُ هاءُ الغائبِ المتصلةُ الأصلَ في مسألتَينِ:

الأولى: الإتباعُ[3]: تُكسرُ هاءُ الغائبِ المتَّصلةُ لِلإتباعِ إن سُبقتْ بكسرةٍ أو ياءٍ نحو بِهِ، عليهِ[4]؛ لأنَّها خفيَّةٌ كالياءِ والألفِ[5]، ويتحقَّقُ في الإتباعِ جملةٌ من الأغراضِ، منها:

1- الخِفَّةُ: إذ إنَّ الأصلَ (بِهُ) فيه ثِقَلُ الانتقالِ من الكسرِ إلى الضمِّ، لِذلك استُكرِهَ، لِما فيه من تباعدٍ بين مخرجِ الكسرةِ ومخرجِ الضَّمَّةِ[6].

2- تحسينُ الإيقاعِ: إنَّ إيقاعَ الكلمةِ (بِهُ) غيرُ مُستساغٍ بِسببِ الانتقالِ من الانحدارِ الشَّديدِ للكسرِ إلى التَّدويرِ الشَّديدِ مَعَ الرفعِ، وفي ذلك مِنَ الثِّقَلِ ما لا يخفى على ذي ذَوقٍ.

3- التناسُقُ: بالإتباعِ تكونُ الحركاتُ على نسقٍ إيقاعيٍّ واحدٍ يقومُ على تكرارِ صوتِ الكسرِ.

4- الانسجامُ: إنَّ الإتباعَ هنا يحقِّقُ الانسجامَ بينَ الأصواتِ حيثُ يُخلِّصُ الكلمةَ من التَّنافُرِ بينَ صوتِ الكسرِ وصوتِ الضَّمِّ من خِلال تكرارِ صوتِ الكسرِ مرتينِ، وفي هذا انسيابيَّةٌ لِلأصواتِ وانسجامٌ فيما بينَها أكثرَ ممَّا لو بَقِيَ على الأصلِ.

يقولُ أحدُ الباحثينَ:" متى تواءمَتِ الأَصواتُ المتجاورةُ مخرجاً وصفةً سهُلَ نطقُها، وتحقَّقتْ لها السَّلاسةُ والانسجامُ، فلا يتناولُ التَّغييرُ شيئاً منها، أما إذا كانتْ متنافرةً في ذلك فإنَّ جهازَ النُّطقِ يتأثَّرُ بالثِّقَوُّهْ بها، وهنا يلزمُ نوعٌ من التَّغييرِ في الأصواتِ كي يُمكنُ النُّطقُ بها دونَ معاناةٍ أو نفورٍ، وفي هذا يكونُ الانسجامُ بينَ ضمتينِ أو فتحتينِ أو كسرتينِ"[7].

ولكنْ رُبَّما جاءَ على الأصلِ – وهِيَ لغةُ قريشٍ وأهلِ الحِجازِ ومَن حولهَم من فُصحاءِ اليمنِ[8]– بعد الياءِ خاصَّةً لا الكسرةِ، لأغراضٍ سنبيِّنُها لاحقاً، فَبُنيت على الضمِّ نحو (عليهُ، إليهُ)، أمَّا مجيئُه بعدَ الياءِ فحسبُ فَلِخِفةِ الانتقالِ من الياءِ الساكنةِ إلى الضَّمِّ، فالانتقالُ من السُّكونِ إلى الحركةِ خفيفٌ مُستساغٌ، بخلافِ الانتقالِ من الكسرِ إلى الضَّمِّ فإنَّهُ كما سبقَ أنْ بيّنّا آنفاً. من ذلك قراءةُ حمزةَ[9] {صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} [الفاتحة 7]، جاءتْ مبنيةً على الضَّمِّ لأغراضٍ لعلَّ أهمَّها تحقيقُ المناسبةِ بين ارتفاعِ المكانةِ وعلامةِ الرفعِ، ذلك أنَّ من أنعمَ اللهُ عليهِ، ورَضِيَ عنه، ولم يَغضبْ عليه، فإنَّه مِنْ غيرِ شَكٍّ في منزلةٍ عاليةٍ ساميةٍ، ولِذلِكَ جاءَتْ "عليهم" مبنيةً على الضَّمِّ؛ لِتعبِّرَ علامةُ الرفعِ عن ارتفاعِ المكانةِ، فيَتحقَّقُ التناسُبُ بين الملفوظِ والمدلولِ.

ومِنْ ذلك أيضاً قولُهُ تعالى: {وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا} [الفتح 10]، فقَدْ جاءَتْ "عليهُ" بالضَّمِّ لأغراضٍ لعلَّ أهمَّها[10]:

---

1 الإنصاف في مسائل الخلاف ص543 وما بعدها، (مسألة 99)، شرح المفصل 96/3.
2 الحجة للقراء السبعة 60/1، وانظر: الكتاب 195/4
3 انظر: الخصائص 333/2 وما بعدها، شرح التسهيل 131/1، مجلة مجمع اللغة العربية العدد 31/ص127 وما بعدها.
4 وأجاز ابن مالك كسرها بعد كسرة مفصولة بساكن نحو قراءة { قَالُوا أَرْجِئْهِ وَأَخَاهُ} [الأعراف 111]. انظر: شرح التسهيل 132/1
5 قال سيبويه:" فالهاء تكسر إذا كان قبلها ياءٌ أو كسرةٌ؛ لأنها خفيّة كما أن الياء خفية، وهي من حروف الزيادة كما أن الياء من حروف الزيادة، وهي من موضع الألف، وهي أشبه الحروف بالياء، فكما أمالوا الألف في مواضع استخفافا كذلك كسروا هذه الهاء...". الكتاب 195/4
6 انظر قول سيبويه في الحاشية السابقة.
7 أثر الحركات في اللغة العربية ص55
8 الكتاب 195/4، والحجة للقراء السبعة 60/1
9 الحجة للقراء السبعة 57/1
10 انظر: روح المعاني 252/13

1- تفخيمُ لفظِ الجلالةِ "الله"، وتجنُّبِ الترقيقِ في هذا المقامِ؛ مقامِ العهدِ مَعَ اللهِ، إذ إنَّهُ ليسَ كبقيةِ العهودِ، بل هُوَ أثقلُها وأعلاها؛ ولذلك بُنِيَ على الضَّمِّ؛ لأنَّهُ أثقلُ الحركاتِ في النَّحوِ، ولأنَّهُ علامةُ الرفعِ، فناسَبَ ثِقَلُ الضَّمَّةِ وارتفاعُها ثِقَلَ العَهْدِ مَعَ اللهِ وعُلوِّهِ.

2- أنَّ العهدَ هنا مُبايعةٌ على الموتِ، وليسَ من شيءٍ أثقلَ على النَّفسِ من حَملِها عليهِ؛ لِذلك جِيءَ بالحركةِ الثَّقيلةِ؛ لِتناسِبَ ثِقَلَ هذا العهدِ.

ومن ذلك أيضاً قراءةُ حفصٍ:{ وَمَا أَنسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ} [الكهف 63]. جاءَ موقفُ التناسُقِ بينَ الضَّمَّةِ الَّتي هِيَ أقوى الحركاتِ وبينَ قُوَّةِ الموقفِ، إذ إنَّ مثلَ هذه الحادثةِ لا يُمكنُ أن تُنسى[1].

الثانيةُ: إجراءُ الوصلِ مَجرى الوَقفِ: حيثُ تُسكَّنُ الهاءُ في الوصلِ إجراءً لها مجرى الوقفِ[2]، وهذا خلافُ الأصلِ، وذهبَ الفرّاءُ إلى أنَّ إسكانَ هاءِ ضميرِ الغائبِ المتصلِ كإسكانِ ميمِ الجمعِ في نحوِ أنتمْ وقمتمْ، الغرضُ منه التخفيفُ[3]، وذهبَ الزّجّاجُ إلى أنَّ ذلك غلطٌ لا يجوزُ، وردّ أبو حيان رأيَهُ بقولِهِ: "وما ذهبَ إليه أبو إسحاق من أنَّ الإسكانَ غلطٌ= ليس بشيءٍ، إذ هِيَ قراءةٌ في السَّبعةِ وهِيَ مُتواتِرَةٌ، وكفى أنَّها منقولةٌ عن إمامِ البصريينَ أبي عمرو بن العلاءِ، فإنَّه عربيٌّ صريحٌ وسامعُ لغةٍ وإمامٌ في النَّحوِ، ولم يكنْ لِيذهبَ عنه جوازُ مثلِ هذا، وقَد أجازَ ذلك الفرَّاءُ وهُوَ إمامٌ في اللُّغةِ والنَّحوِ"4. وذهبَ بعضُ النُّحاةِ إلى أنَّ إسكانها لا يقعُ إلا في الضَّرورةِ الشِّعريَّةِ نحو قولِ الشاعرِ5:

فظلْتُ لدى البيتِ العتيقِ أُخيله ومِطواي مُشتاقانِ لَهْ أَرِقانِ

وقولِ الآخرِ[6]:

وأشربُ الماءَ ما بي نحوه عَطَشٌ إلا لأنَّ عيونَهْ سيلُ واديها

وليس الأمرُ كذلك لسببينِ:

- الأوَّلُ: أنَّهُا إن أَمْكَنَ تعليلُها بالضَّرورةِ في الشِّعرِ فذلك غيرُ ممكنٍ فيما ورد من قراءاتٍ نحو قراءةِ ابن عبَّاسٍ {وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُۥ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ}[هود 42]، وقراءةِ الأعمشِ وعاصمٍ[7]{قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ}[الأعراف 111]،{ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهْ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهْ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا}[آل عمران 75]، وغير ذلك كثير.
- والثاني: أنَّها لغةٌ محكيةٌ عن عُقيل وكُلاب وأزد السراة[8].

ب- حركة ضمير الغائب المنفصل:

1- حركة الهاء: الأصلُ في هاءِ ضمير الغائب المنفصل "هو، هي" الحركةُ؛ لأنَّها يُبتدأُ بها[9]، لكن يجوز أن تخالف الأصل، فتسكَّنَ إن لم يبتدأْ بها، كأنْ تُسبَقَ بواوٍ أو فاءٍ أو ثُمَّ أو باللام، وجعلها بعضهم لغة أهل نجدٍ[10].

قال سيبويهِ:" واعلمْ أنَّ كلَّ شيءٍ كانَ أولَ الكلمة، وكان متحركاً سوى ألفِ الوصلِ، فإنه إذا كان قبله كلامٌ لم يحذفْ ولم يتغيَّرْ إلا ما كان من (هُوَ) و(هِيَ)، فإنَّ الهاَء تُسكَّنُ إذا كان قبلها واوٌ أو فاءٌ أو لامٌ، وذلك قولُكَ: وهْوَ ذاهبٌ، ولَهْو خير منك، فَهْو نائم، وكذلك هِيَ"[11]. ومن ذلك قراءةُ أبي عمرو والكسائيِّ ونافعٍ في رواية إسماعيلَ وقالونَ12، قولَه تعالى:{فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ

1 انظر: روح المعاني 300/8، والبحر المحيط 203/7
2 الخصائص 128/1
3 معاني القرآن للفراء 223/1
4 البحر المحيط 221/3
5 الخصائص 128/1
6 الخصائص 128/1
7 انظر هذه القراءات في: معاني القرآن للفراء 223/1، البحر المحيط 221/3
8 الخصائص 128/1، وشرح التسهيل 132/1، والبحر المحيط 221/3
9 الكتاب 151/4، وشرح المفصل 187/9
10 شرح التسهيل 142/1 وما بعدها، وأثر الحركات في اللغة العربية ص254
11 الكتاب 151/4
12 الحجة للقراء السبعة 270/5، وحجة القراءات ص93

أَهْلَكْنَاهَا وَهْيَ ظَالِمَةٌ فَهْيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا}[الحج 45]، وقوله تعالى:{وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهْيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ }[العنكبوت 64]، وربما سكنت بعد "ثُمَّ" نحو قراءة الحلواني وإسماعيل عن نافع والكسائي[1] قوله تعالى:{ثُمَّ هْوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ}[القصص 61]، وبعد همزةِ الاستفهامِ نحو قولِ المرّارِ العدويِّ[2]:

فقُمتُ للطيفِ مرتاعاً فأرَّقني فقلتُ: أهْيَ سرتْ أم عادني حُلمُ

وعِلَّةُ التَّسكينِ في الشِّعرِ رُبَّما تكونُ الضَّرورةَ الشِّعريةَ، لكن مع ذلك تتحقَّقُ فيها أغراضُ مخالفةِ الأصلِ في هذه المسألةِ، ومنها التَّخفيفُ لكثرةِ الاستعمالِ، ذلك أنَّ الضمير مع حرف الواو أو الفاء السابقة له صارا بمنزلة الكلمة، ولمَّا كثُرَ دورانُها في الكلامِ واستعمالُها، جاز فيها ما جاز في باب "عضد" من الخروج عن الأصل الذي هو الضَّمُّ إلى خلافِه الذي هُوَ السُّكونُ. قال سيبويهِ:"... لمَّا كثرتا في الكلام، وكانت هذه الحروفُ لا يُلفظُ بها إلا معَ ما بعدَها صارتْ بمنزلةِ ما هُوَ مِن نفسِ الحرفِ، فأسكنوا كما قالوا في فَخِذٍ: فَخْذٌ... فعلوا ذلك حيثُ كثُرتْ في كلامِهم، وصارتْ تُستعملُ كثيراً، فأُسكنت في هذه الحروفِ استخفافاً"[3]. ولعلَّ التَّخفيفَ قد جاءَ مُناسباً ومعبِّراً عن حالةِ الشَّاعرِ النَّفسيَّةِ وما أصابَهُ من خِفَّةِ الطَّربِ والحركةِ عندَ زيارةِ طيفِ المحبوبةِ لهُ.

والتَّخفيفُ هنا من خلال التَّسكين قِياساً على التَّسكينِ في الفِعلِ الماضي: ضَرَبْتُ =إنّما كانَ للابتعادِ عن تتابُعِ أربعةِ مقاطعَ صوتيةٍ قصيرةٍ[4]، فضميرُ الغائبِ مع ما بعدَه يُشكِّل أربعةَ مقاطعَ صوتيةٍ قصيرةٍ متتاليةٍ (وَ – هُ – وَ – بداية الكلمة التالية)، وللمحافظةِ على النبرِ في الهاءِ وعدمِ انتقالِه إلى الواوِ أو الفاءِ السابقةِ لهُ.

2– حركة واو "هو" وياء "هي": الأصلُ فيه أن يُبنى على الفتحِ "هوَ، هيَ"، لكنَّه قد يخرجُ عن هذا الأصلِ إلى أحدِ فرعينِ: إسكانِ الواوِ أو الياءِ، فيصيرُ "هُوْ، هيْ"، أو تشديدِها وبنائِها على الفتحِ، فيصيرُ "هُوَّ، هِيَّ"[5].

أ– هُوْ: حُكي أنها لغةٌ لأسد وقيس[6]، وعليها جاء قولُ الشاعرِ[7]:

وركضُكَ لولا هُوْ لَقِيْتَ الَّذي لَقوا فَأَصْبَحْتَ قَدْ جاوزْتَ قوماً أَعاديا

وقول الشاعر[8]:

إنَّ سَلمى هِي الَّتي تراءَتْ حبَّذا هِيْ مِن خلَّةٍ لو تُخالى

وربَّما كانتْ هذهِ اللُّغةُ إجراءً للوصلِ مجرى الوقفِ– وهُوَ خلافُ الأصلِ– بغرضِ التَّخفيفِ الصَّوتي ومدِّ الصَّوتِ، إذ صارَ الضَّميرُ مركَّباً من مقطعٍ طويلٍ مفتوحٍ بعد أن كان مركَّباً من مقطعينِ قصيرينِ مفتوحينِ. وما الضَّمَّةُ قبلَ الواوِ "هُوْ" أو الكسرةُ قبل الياءِ "هِيْ" إلا كالفتحةِ السابقةِ لألفِ المدِّ نحو "مَا" حيثُ حولت الواو المفتوحة أو الياء المفتوحة من حرفٍ صامتٍ إلى حرفِ مدٍّ، فإن قيلَ: كيفَ يتناسبُ مدُّ الصَّوتِ معَ التَّخفيفِ؟ قلتُ: التَّخفيفُ هو في الاقتصارِ على صوتٍ واحدٍ بعد أن كان صوتينِ، وتحويلُ الواوِ من حرفٍ صامتٍ إلى حرفِ مدٍّ ساكنٍ مُتجانسٍ معَ الضَّمَّةِ السابقةِ له، ولم يكنْ كذلِكَ مِنْ قبلُ.

ب– هُوَّ: ذهبَ بعضُ النُّحاةِ إلى أنَّ الضَّميرَ خرجَ عن الأصلِ إلى هذه الصّورةِ مبالغةً في التقويةِ، ولِيصيرَ على أبنيةِ الظَّاهرِ[9]، وعدَّها بعضُهم لغةَ همدانَ من قبائلِ اليمنِ[10]، وعليها جاءَ قولُ الشَّاعرِ[11]:

وإنَّ لساني شهدةٌ يُشتفى بها وهُوَّ على من صبَّه اللهُ علقمُ

وقولُ آخر[12]:

---

1 حجة القراءات ص548
2 شرح التسهيل 143/1
3 الكتاب 151/4، 113 وهو يريد بكلمة كثرتا= ضمير الغائب مسبوقا بواو أو فاء...).
4 الكتاب 192/4 و 202. قال سيبويه:"...كرهوا أن يتوالى في كلامهم في كلمة واحدة أربع متحركات أو خمس ليس فيهن ساكنٌ".
5 شرح التسهيل 142/1، والبحر المحيط 214/1
6 البحر المحيط 214/1
7 شرح التسهيل 144/1
8 شرح التسهيل 144/1
9 شرح المفصل 98/3
10 شرح التسهيل 142/1، 144
11 شرح التسهيل 144/1
12 شرح التسهيل 144/1

والنَّفسُ إن دُعيت بالعنف آبيةٌ وهيَّ ما أُمِرَتْ باللطفِ تأتمرُ

وجعلَ ابنُ يعيش ذلك ضرورةً[1]، ويردُّهُ أنَّه لغةٌ نُسِبت إلى همدانَ كما أسلفتُ، وأنَّه جاءَ في القراءاتِ الشَّاذَّةِ[2] {هُوَّ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا}[البقرة 29]، وقد سبقَ أن أشرتُ إلى رأي الكسائي فيها بأنَّها هِيَ الأصلُ، وأنَّ الصورَ الأخرى للضَّميرِ خلافُ الأصلِ، وهِيَ حسب رأي البصريينَ والكوفيينَ فرعٌ مخالفٌ للأصلِ، ولعلَّ المعنى الذي يُفيدُهُ التَّشديدُ في البيتِ الأوَّلِ هُوَ الرغبةُ بالثِّقلِ لمناسبةِ نبرةِ التَّهديدِ والوعيدِ التي ترقى بمرارتِها إلى درجةِ العلقمِ، فيتحقَّقُ التَّناسُبُ، ويكونُ التَّشديدُ أكثرَ تعبيراً وإفصاحاً عن المعنى المرادِ الذي يقصُرُ أن تعبِّرَ عنه صورةُ الضَّميرِ إذا ما جاءَ على الأصلِ بالتَّخفيفِ، وكذلك الحالُ في البيتِ الثَّاني، فإنَّ النَّفسَ تتثاقلُ لِعزّتِها، فجاءَ التَّشديدُ معبِّراً عنها ومناسِباً لها، وربَّما لا يحقِّقُ الأصلُ المخفَّفُ هذهِ المناسبةَ بينَ عزَّةِ النَّفسِ واللَّفظِ المعبِّر عنها، لِذلك عُدِلَ عنه إلى خلافِهِ.

ثالثاً: الإضمارُ وجوباً خلافاً للأصلِ:

تُضمرُ ضمائرُ المتكلمِ والمخاطبِ وجوباً مع الفعلِ، وضمائرُ الغائبِ جوازاً، لكنْ قد يُخالفُ هذا الأصلُ، فتُضمَرُ ضمائرُ الغائبِ وجوباً، وذلك في مواضعَ عدَّةٍ، منها:

1- أفعالُ الاستثناءِ: خلا، عدا، حاشا، لا يكونُ، ليسَ، نحو قولِكَ: جاءَ الطُّلّاب ما عدا زيداً، أو: ما خلا زيداً، أو: ليسَ زيداً، أو: لا يكونُ زيداً.

ففاعِلُ "خلا، عدا، حاشا" هنا ضميرٌ مستترٌ وجوباً تقديرُهُ "هُوَ" خِلافاً للأصلِ الذي يقتضي أن يكونَ إضمارُهُ جوازاً، واسْمُ "ليسَ، و لا يكونُ" قدِّر بـ "بعضهم"[3]، ولعلَّ السرَّ في ذلك يعودُ إلى الرغبةِ في الاختصارِ، فالمقامُ مقامُ استثناءٍ، وهُوَ نوعٌ من الاختصارِ، فناسَبَ الإضمارُ هنا دلالةَ الاستثناءِ، ومن جانبٍ آخرَ فإنَّ الضميرَ لو أظهرَ هنا لانعدمَ الرَّبْطُ بينَ أركانِ الاستثناءِ، وصارَ الكلامُ مُفكَّكاً. وذهبَ ابنُ مالِكٍ إلى أنَّ وجوبَ حذفِ الضميرِ هنا لِوقوعِ الفِعلِ الرَّافعِ له موقِعَ "إلَّا"؛ لكيلا يفصلَهما من المستثنى، فيُجهلُ قصدُ الاستثناءِ[4]، ورأى ابنُ يعيش أنَّ هذه الأفعالَ أُنيبتْ في الاستثناءِ عن "إلَّا"، فكما لا يكونُ بعدَ "إلَّا" في الاستثناءِ إلَّا اسمٌ واحدٌ، فكذلك لا يكونُ بعدَ هذه الأفعالِ إلا اسمٌ واحدٌ؛ لأنَّها في معناها"[5].

2- أفعالُ المدحِ والذَّمِّ: نِعْمَ وبِئْسَ وساءَ[6].

أسلوبُ المدحِ أو الذَّمِّ بـ نِعْمَ أو بِئْسَ يتكوَّنُ من ثلاثةِ أركانٍ: الفعلِ والفاعلِ والمخصوصِ بالمدحِ أو الذَّمِّ، ولا يهمُّنا هنا إلا الحديثُ عنِ الفاعلِ إذا استترَ، نحو قولِه تعالى:{ إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا}[الفرقان 66]، وقولِكَ: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، ونِعْمَ امرأةً فاطمةُ. فالفاعلُ ضميرُ غائبٍ مستترٌ وجوباً خِلافاً للأصلِ الذي هُوَ الاستِتارُ جوازاً، والسَّببُ في ذلك أنَّ الضَّميرَ يعودُ على متأخِّرٍ لفظاً ورتبةً، وهذا يفيدُ الإيضاحَ بعدَ الإبهامِ[7]، إذ إنَّ الضَّميرَ هُنا مُستترٌ لا يعودُ إلى ما قبلَه، الأمرُ الذي يُضفي عليه غموضاً يجعلُ النَّفْسَ تتشوَّقُ وتتلهَّفُ لِمعرفتِه، إذِ هي مجبولةٌ على حبِّ كشْفِ ما أُبهِمَ عليها حتى إذا جاءَ التَّمييزُ كشفَ الغُموضَ، وأزالَ الإبهامَ، وجعلَ النَّفسَ تلتذُّ بهِ، إذ إنَّ الآتيَ بعدَ الطَّلبِ أعزُّ مِنَ المُنساقِ بلا تعبٍ، وهذا يزيدُ المدحَ نشوةً، والذَّمَّ إيلاماً، وغيرَ ذلك من معانٍ سيأتي تفصيلُها في عودةِ الضَّميرِ على مُتأخِّرٍ لفظاً ورتبةً.

1 شرح المفصَّل 96/3
2 انظر: البحر المحيط 214/1
3 شرح المفصل 77/2-78، شرح التسهيل 306/2، 311
4 شرح التسهيل 311/2
5 شرح المفصل 78/2
6 شرح التسهيل 11/3-12
7 شرح التسهيل 12/3

رابعاً: عودةُ ضميرِ الغائبِ:

في عودةِ ضميرِ الغائبِ على مرجِعِهِ مسألتانِ مُخالفتانِ للأصلِ:

المسألةُ الأُولى: عودتُه مُفرداً على مُثنًى أو جمعٍ.

الأصلُ أن يُطابقَ الضميرُ الاسمَ الذي يعودُ عليهِ ويفسِّرُهُ في التَّذكيرِ والتَّأنيثِ والإفرادِ والتَّثنيةِ والجمْعِ، فإنْ لم يُطابقْه خرجَ عنِ الأصلِ، وله صورتانِ، وهما أن يعودَ إلى مفسِّره مُختلِفاً معَهُ بـــ: الجنسِ أو العددِ أو الجنسِ والعددِ، وذلك في مواضِعَ سماعيَّةٍ، وأُخرى قياسيَّةٍ:

أ- **السَّماعيَّةُ:**

تكثرُ هذهِ المسألةُ في بابِ التَّفضيلِ حيثُ يعودُ ضميرُ الغائبِ مُفرداً على الجمعِ نحو قولِ العربِ: هُوَ أَحْسنُ الفتيانِ وأجملُه. أجازَ سيبويهِ ذلك على قُبحٍ، لكنَّه منعَ قياسَهُ[1]؛ لأنَّ الأصلَ فيه أن يكونَ جمعاً مُطابِقاً لِلمفسِّر؛ أيْ وأجملُهم، لكنَّه خالفَ الأصلَ، وعادَ مفرداً، وعُلِّلَ ذلك بالحملِ على المعنى حيثُ حُمِلَ "الفتيان" على معنى "شيءٍ. وربَّما عادَ مفرداً على المثنى نحو قولِ الشَّاعرِ[2]:

وميَّةُ أَحْسنُ الثِّقلينِ جِيداً وسالفةً وأَحسنُه قَذَالا

وتقلُّ في غيرِ التَّفضيلِ، مِنْ ذلك عودةُ ضميرِ الغائبِ المفردِ على المثنى نحو قولِ الشَّاعرِ[3]:

أخو الذِّئبِ يعوي والغرابِ ومَنْ يكُنْ شريكَيهِ تطمعْ نفسُه كلَّ مَطمعِ

أيْ: ومن يكُنْ الذِّئبُ والغرابُ شريكَيْهِ، فأعادَ ضميرَ الغائبِ "هُوَ" إلى الذِّئبِ والغرابِ بدليلِ تثنية الخبرِ، وكذلك أفردَ ضميرَ "تطمع نفسُهُ"، وكانَ الأَولى: تطمع أنفسُهُما، وقد يُردُّ هذا بأنَّه كلامٌ مقلوبٌ، وإنَّما أرادَ: ومن يكُنْ شريكَهما تطمعْ نفسُه كلَّ مطمعٍ، قالَ ابنُ جنيٍّ:" وحسَّنَ ذلك شيئاً العِلمُ بأنَّه إذا كانَ شريكهما كانَ أيضاً شريكيه، فشجُعَ بهذا القدرِ على ما ركِبَه مِنَ القلبِ"[4].

ومِن هذا البابِ أيضاً عودةُ ضميرِ الغائبِ مُفرداً على الجمعِ المؤنَّثِ نحو الحديثِ الشَّريفِ:" خيرُ النِّساءِ صوالحُ قريشٍ؛ أحْناه على ولدٍ في صِغَرِهِ، وأرْعاه على زوجٍ في ذاتِ يدِهِ"؛ أيْ أحناهُنَّ وأرعاهُنَّ[5]، أو على الجمعِ المُذكَّرِ نحو ما ذكرَهُ ابنُ جنيٍّ: شكرتُ مَن أحسنوا إليَّ على فِعْلِه؛ أيْ فِعْلِهم[6]، وعلى هذا حمَلَ ابنُ مالكٍ قولِ الشَّاعرِ:

وإنِّي رأيتُ الصّامرينَ متاعَهم يموتُ ويَفْنى فارْضَخي مِن وعائيا[7]

أراد: رأيت الصامرين يموتون، فأعاد الضمير مفردا إلى جمع، حملاً على معنى الجمع كأنه قال: جمع الصامرين يموت ويفنى. قال ابن جني: "واعلمْ ان العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ"[8]. ومن هذا القبيل أيضا عودة الضمير المجرور بـ "رُبَّ" مفردا على جمع في قول الشاعر[9]:

ربَّه فتيةً دعوتُ إلى ما يُورثُ المجدَ دائباً فأجابوا

ب- **القياسيَّةُ:** وذلك في مواضعَ عدَّةٍ، لعلَّ أهمَّها:

1- **المخالفةُ بالعددِ:** وذلك في:

- جمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ: الأصلُ في الضميرِ العائدِ إليه أن يكونَ نونَ الإناثِ مطابقةً لِلفظِهِ نحو قولِه تعالى: {وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ}[البقرة 228]، لكنَّه قد يُخالفُ الأصلَ، فيأتي ضميراً غائباً مفرداً بدلاً مِن نونِ الإناثِ مختلفاً معَ مفسِّره هنا

1 الكتاب 80/1، والخصائص 421/2، وشرح التسهيل 128/1
2 شرح التسهيل 128/1
3 الخصائص 423/2، وشرح التسهيل 129/1
4 الخصائص 423/2
5 شرح التسهيل 128/1
6 الخصائص 420/2
7 شرح التسهيل 127/1
8 الخصائص 420/2
9 مغني اللبيب ص638

بالعددِ فحسبُ؛ أيْ: الاسمُ جمعٌ، والضميرُ مفردٌ، وكلاهما مؤنثٌ، قالَ ابنُ يعيش:" والمؤنَّثُ السّالمُ نحو الهنداتِ، تقولُ: الهنداتُ قامَتْ، على معنى الجماعةِ"[1].

- جمعِ التَّكسيرِ للمؤنَّث العاقلِ: قد يُخالفُ الأصلَ، فيعودُ ضميرِ الغائبِ مفرداً مؤنثاً إلى جمعِ التَّكسيرِ المؤنثِ، قالَ ابنُ يعيش:"... وكذلك مُكسَّرُهُ نحو الهنودُ قامَتْ..."[2]، ومن ذلك قولُه تعالى:{ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا }[الروم 21]. وإذا كان جمعُ التَّكسيرِ لغير العاقلِ فالأصلُ في الضَّميرِ أن يكونَ مطابقاً للاسمِ المفسِّر له، لكنَّه قد يخالفُ هذا الأصلَ، فيعودُ إليه مفرداً بصيغتينِ:

أ- مفرد مذكر: نحو قوله تعالى:{ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً ۖ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ}[النحل 66].

ب- مفرد مؤنَّث: نحو قوله تعالى:{ وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انتَثَرَتْ * وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ * وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ}[الانفطار 2-4].

هذا وقد اختُلف في أصلِ الضميرِ العائدِ، هل هو ضميرُ الغائبِ المفردِ ومعه تاءُ التأنيثِ – ولذلك سيعبَّرُ بها اكتفاءً عن ضميرِ الغائبِ فيما هُوَ آتٍ – نحو قوله تعالى:{ وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انتَثَرَتْ * وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ * وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ}[الانفطار 2-4]، أو نون الإناث نحو قوله تعالى:{تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ }[مريم 90]؟

مَن ذهبَ إلى أنَّ الأصلَ هو ضميرُ الغائبِ ومعَه تاءُ التَّأنيثِ، حملَه على معنى الجماعةِ، واحتجَّ بأنَّ التاءَ أصيلةٌ في الدِّلالةِ على التَّأنيثِ، وأنَّ النونَ لا ترِدُ للتَّأنيثِ خصوصاً، وإنَّما ترِدُ على ذواتٍ صِفتُها التَّأنيثُ"[3]، ومَن ذهبَ إلى أن الأصلَ هو نونُ الإناثِ حملَه على لفظِ الجمعِ، واحتجَّ بأنَّ الأصلَ في ذلك المطابقةُ في الضَّميرِ ومفسِّرِهِ[4]. ويكادُ النُّحاةُ يُجمعونَ على أنَّ التَّاءَ – ومعَها الضَّميرُ الغائبُ المفردُ– تُستخدمُ معَ جمعِ التَّكسيرِ الدّالِّ على الكثرةِ، وأنَّ النُّونَ تستخدمُ معَ الجمعِ الدَّالِّ على القِلَّةِ، وعُلِّل ذلك بـ:

– أن تمييزَ أعدادِ الكثرةِ يأتي مفرداً نحو أحدَ عشرَ طالباً، خمسون طالباً...، لذلك عادَ إليه الضَّميرُ الغائبُ مفرداً، تقول: الجذوعُ انكسرَتْ، أما أعدادُ القلَّةِ نحو ثلاثة طلابٍ، وأربعة كتبٍ... فتمييزُها جمعٌ، لذلك عادَ الضَّميرُ إليها (نونُ الإناثِ) جمعاً، تقول: الأجذاعُ انكسرْنَ[5].

– أن الكثرةَ أكثرُ دلالةً على الجمعِ من القلّةِ، ومِنْ ثَمَّ كانَت التاءُ –ومعَها ضميرُ الغائبِ المفردِ– أكثرَ استحقاقاً للدِّلالةِ على الجمعِ؛ لأنَّها أكثرُ دلالةً على الجمعِ مِمَّا هُوَ أقلُّ منها دِلالةً عليهِ[6].

2- المُخالفةُ بالجنسِ والعددِ: الأصلُ في الضَّميرِ العائدِ إلى جمعِ التَّكسيرِ للمُذكَّرِ العاقلِ أن يكونَ مُطابقاً له في العددِ والجنسِ، تقول: الرِّجالُ تحملوا الصِّعابَ، لكنَّه قد يخرج عن هذا الأصلِ، فيعودُ إليه مختلفاً معه بالعددِ والجنسِ؛ أيْ: الضَّميرُ مفردٌ مؤنَّثٌ، والاسمُ جمعُ مذكرٍ، تقولُ: الرِّجالُ تحملَتْ، ومن ذلك قولُه تعالى:{وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ}[المرسلات11]، ولعلَّ السببَ في ذلك هو تأويلُ الجمعِ هنا بمعنى الجماعةِ7. وأجازَ بعضُ النُّحاةِ عودةَ الضميرِ مفرداً مذكَّراً إلى جمعِ التَّكسيرِ للمُذكَّرِ العاقلِ حملاً على المعنى، يقولُ ابنُ مالكٍ:" ويأتي ضميرُ الغائبينَ كضميرِ الغائبةِ كثيراً لِتأوُّلِهم بـ جماعةٍ، وكضميرِ الغائبِ قليلاً لِتأوُّلِهم بواحدٍ يفهم الجمع، أو لِسدِّ واحدٍ مسدَّهم"[8].

والمسألةُ الثّانيةُ: عودة ضمير الغائب على متأخِّر لفظاً ورتبةً.

لا يتقدَّمُ المضمرُ على المظهرِ؛ لأنَّ الأصلَ أن يعودَ على ما قبلَه، لكنَّه قد يخالفُ هذا الأصلَ، فيعودُ على متأخِّرٍ لفظاً ورتبةً، فيُفيدُ جملةً مِنَ المعاني التي تتبيَّن مما يأتي. قالَ صاحبُ الطِّرازِ: "إنَّ المعنى المقصودَ إذا وردَ في الكلامِ مُبهماً فإنَّهُ يفيدُهُ

1 شرح المفصل 105/5
2 شرح المفصل 105/5
3 شرح المفصل 106/5، وانظر: شرح التسهيل 129/1-130
4 شرح المفصل 104/5
5 معاني القرآن للفراء 435/1
6 شرح المفصل 106/5
7 شرح المفصل 104/5-105، وشرح الرضي على الكافية للرضي 344/3
8 شرح التسهيل 127/1

بلاغةً، ويكسبُهُ إعجاباً وفخامةً، وذلك لأنَّه قرعَ السَّمعَ على جهةِ الإبهامِ، فإنَّ السَّامعَ له يذهبُ في إبهامِهِ كلَّ مذهبٍ[1]". وقالَ الجرجانيُّ:" إنَّ الشيءَ إذا أُضمِرَ، ثُمَّ فُسِّرَ كانَ أفخمَ ممّا إذا لم يتقدَّمْ إضمارٌ[2]. إلى جانبِ استفزازِهِ طاقاتِ المتلقي وهُوَ يرومُ الحقيقةَ من خلالِ إبهامٍ يعكسُ ردةَ فِعلٍ إيجابيةً، فتحصلُ اللَّذةُ بالتَّدرُّجِ في طلبِ المعنى. يقولُ القزوينيُّ في حديثِهِ عنِ الإطنابِ: "وهُوَ –أي الإطنابُ– إمَّا بالإيضاحِ بعدَ الإبهامِ ليرى المعنى في صورتينِ مُختلفتينِ، أو لِيتمكَّنَ في النَّفسِ فضلَ تمكُّنٍ، فإنَّ المعنى إذا أُلقِيَ على سبيلِ الإجمالِ والإبهامِ تشوَّقتْ نفسُ السّامعِ إلى معرفتِهِ على سبيلِ التَّفصيلِ والإيضاحِ، فتتوجَّهُ إلى ما يردُ بعدَ ذلك، فإذا ألقى كذلك تمكَّنَ فيها فضلَ تمكُّنٍ، وكانَ شعورُها به أتمَّ، أو لِتكتمِلَ اللَّذَّةُ بالعلمِ بهِ، فإنَّ الشيءَ إذا حصلَ كمالُ العلمِ به دُفعةً لم يتقدَّمْ حصولَ اللَّذَّةِ به ألمٌ، وإذا حصلَ الشُّعورُ به من وجهٍ دونَ وجهٍ تشوَّقتِ النَّفسُ إلى العِلمِ بالمجهولِ، فيحصلُ لها بسببِ المعلومِ لذَّةٌ، وبسببِ حِرمانِها عن الباقي ألمٌ، ثُمَّ إذا حصلَ العِلمُ به حصلَتْ لها لذَّةٌ أُخرى، واللَّذةُ عقبَ الألمِ أقوى مِنَ اللَّذَّةِ التي لم يتقدَّمْها ألمٌ"[3].

أما المواضعُ التي يعودُ فيها الضميرُ إلى مُتأخِّرٍ لفظاً ورُتبةً فأهمُّها[4]:

الأوَّلُ: أن يكونَ الضَّميرُ مرفوعاً بأحدِ أفعالِ المدحِ أوِ الذَّمِّ "نِعْمَ أو بِئْسَ، ساءَ..." مرادا به المدحُ أوِ الذَّمُّ، ومفسَّراً بالتَّمييزِ أو بـ"ما" النَّكرةِ التَّامَّةِ[5] عندَ قومٍ، نحو نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، وبِئْسَ رجُلاً عمرٌو، و﴿ إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾{البقرة 271/2}، ويُلحقُ بها ما كانَ على وزنِ "فَعُلَ" مراداً به المدحَ أو الذَّمَّ نحو قولِكَ: ظرُفَ رجُلاً زيدٌ، وقوله تعالى:﴿سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا وَأَنفُسَهُمْ﴾{الأعراف 177/7}، وقوله:﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾{الكهف 5/18}. يقولُ ابنُ الأنباريِّ:" فإنْ قيلَ: فلِمَ جازَ الإضمارُ في "نِعْمَ وبِئْسَ" قبلَ الذِّكرِ؟ قيلَ: إنَّما جازَ الإضمارُ فيهما قبلَ الذِّكرِ؛ لأنَّ المضمرَ قبلَ الذِّكرِ يُشبهُ النَّكرةَ؛ لأنَّه لا يعلمُ إلى أيِّ شيءٍ يعودُ حتّى يُفسَّرَ، و"نِعْمَ" و"بِئْسَ" لا يكونُ فاعلُهما معرفةً محضةً، فلمَّا ضارعَ المضمرُ فاعلَهما جازَ الإضمارُ فيهما، فإنْ قيلَ: فلِمَ فعلوا ذلك؟ قيلَ: إنَّما فعلوا ذلك طلباً للتَّخفيفِ؛ لأنَّهم أبداً يتوخونَ الإيجازَ والاختصارَ في كلامِهم، فإن قيلَ: فكيفَ يحصلُ التَّخفيفُ والإضمارُ على شريطةِ التَّفسيرِ؟ قيلَ: لأنَّ التَّفسيرَ إنَّما يكونُ بِنكرةٍ منصوبةٍ نحو نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، والنَّكرةُ أخفُّ مِنَ المعرفةِ"[6].

الثاني: في التَّنازُعِ، نحو قولِكَ: جاءَ وجَلَسَ زيدٌ، وجاءَ وأكرمْتُ موسى، فالبصريونَ يرونَ إعمالَ الثَّاني لِقُربه، وفي هذا مخالفةٌ للأصلِ بالإضمارِ في الأوَّلِ قبلَ الذِّكرِ، وهُوَ يدخلُ في بابِ الإيضاحِ بعدَ الإبهامِ الذي يجعلُ النَّفسَ في تشوُّقٍ لِكشفِ ما أُبهِمَ عليها، لكنَّ إمامَهم سيبويهِ ينتصرُ للمعنى على اللَّفظِ، ويردُّ مِنَ الوجوهِ الإعرابيَّةِ ما يُمكِنُ أن يؤدِّي إلى فسادِ المعنى وإن كانَ هذا الذي ذهبَ إليهِ مُخالفاً مذهبَهُ، وكأنَّكَ به يقولُ: متى صحَّ المعنى واستساغَهُ الذَّوقُ فهُوَ مذهبي، مِنْ ذلك أنَّهُ ذهبَ في التَّنازُعِ إلى أنَّ الثَّاني أَولى بالمعمولِ مِنَ الأوَّلِ لِقربِ جِوارِهِ ولصِحَّةِ المعنى حيثُ قالَ:" وإنَّما كانَ الذي يليه أَولى لِقُربِ جِوارِهِ، وأنَّهُ لا ينقضُ معنًى"[7]، ثُمَّ خالفَ ذلك حيثُ قالَ في قولِ امرئِ القيسِ:

ولو أنَّما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المالِ

فإنَّما رفعَ "قليل"؛ لأنَّه لم يجعلِ القليلَ مطلوباً، وإنَّما كانَ المطلوبُ عندَهُ الملكَ، وجعلَ القليلَ كافياً، ولو لم يُرِدْ ذلك ونصَبَ = فَسدَ المعنى[8]".

أمَّا الكوفيونَ فمذهبُهم في التَّنازُعِ على الأصلِ؛ أعني إعمالَ الأوَّلِ كيلا يعودَ ضميرُهُ على مُتأخِّرٍ لفظاً ورُتبةً، والحذفُ مِنَ الثَّاني لِدلالةِ الأوَّلِ عليه، فذِكْرُهُ زيادةٌ لا حاجةَ إليها؛ لأنَّه مدلولٌ عليه، والمحذوفُ لِدليلٍ بمنزلةِ الملفوظِ بهِ[1]، فإن ذُكِرَ كانَ كالتَّوكيدِ، وهُوَ لا يُذكرُ هُنا؛ لأنَّه لو ذُكِرَ لَمَا كانَ ثمةَ تنازعٌ.

1 الطراز 78/2
2 دلائل الإعجاز ص 132
3 الإيضاح في علوم البلاغة ص151-152
4 مغني اللبيب ص635 وما بعدها.
5 شرح التسهيل 9/3
6 أسرار العربية ص 104-105
7 الكتاب 74/1
8 الكتاب 79/1

الثَّالثُ: أن يكونَ مُخبراً عنه، فيفسِّرُهُ خبرُهُ نحو ﴿وَقَالُواْ إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ {الأنعام 29/6}. قالَ الزَّمخشريُّ: هذا ضميرٌ لا يُعلمُ ما يُعنى بهِ إلَّا بما يتلوه مِنْ بيانِهِ، وأصلُهُ: إنِ الحياةُ إلا حياتُنا الدُّنيا، ثُمَّ وضعَ "هِيَ" موضعَ الحياةِ؛ لأنَّ الخبرَ يدلُّ عليها، ويبيِّنُها[2].

الرَّابعُ: ضميرُ الشَّأنِ والقِصَّةِ، نحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ {الإخلاص 1/112}، ويُبتدأُ بهِ بغرضِ الإيضاحِ بعدَ الإبهامِ، فالإبهامُ يجعلُ النَّفسَ في تشوُّقٍ لكشفه؛ لأنها قد فُطِرت على حبِّ اكتشافِ المجهولِ كما أسلفنا، وهذا يجعلُ ما يوضِّحُ ذلك المبهمَ في درجةٍ من العظمةِ وعلوِّ الشَّأنِ؛ لأنَّ النفسَ تبحثُ عنه وتحاولُ اكتشافَهُ، فهو هدفُها وغايتُها، فلمَّا كانَ كذلك كانَ لا بدَّ أن يكونَ من العظمةِ وعلوِّ الشأنِ ما يؤهِّلُهُ لكي يقعَ في ذلك الموقعِ. قالَ الرَّضي:"... والقصدُ بهذا الإبهامِ ثُمَّ التفسيرِ تعظيمُ الأمرِ وتفخيمُ الشأنِ، فعلى هذا لا بدَّ أن يكونَ مضمونُ الجملةِ المفسِّرةِ عظيماً يُعتنى به، فلا يُقالُ: هُوَ الذُّبابُ يطيرُ"[3].

الخامِسُ: أن يُجرَّ بـ"رُبَّ" مفسراً بتمييزٍ، وحكمُهُ حكمُ ضميرِ نِعْمَ وبِئْسَ في وجوبِ كونِ مفسِّرِهِ تمييزاً، وكونِهِ هُوَ مفرداً. قالَ الشَّاعرُ[4]:

ربَّه فتيةً دعوتُ إلى ما يُورث المجدَ دائباً فأجابوا

السادس: أن يكون مبدلا منه الظاهرُ المفسِّرُ له كـ زُرْهُ خالِداً[5]، وحُكْمُهُ كحُكْمِ سالفِهِ.

السابع: أن يكونَ متَّصِلاً بفاعلٍ مقدَّمٍ، ومفسِّرُهُ مفعولٌ مؤخَّرٌ نحو ضربَ غلامُهُ زيداً[6]، وذلك أنَّه لمَّا عادَ الضَّميرِ على ما اتَّصلَ بِما رتبتُهُ التَّقديمُ كانَ كعَوْدِهِ على ما رتبتُه التَّقديمُ؛ لأنَّ المُتَّصِلَ بالمتقدِّمِ مُتقدِّمٌ[7]. قالَ الشَّاعرُ[8]:

جزى ربُّه عني عديَّ بنَ حاتمٍ جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فَعَلْ

والثَّامنُ: في لغةِ "أكلوني البراغيثُ" نحو قولِ الشَّاعرِ[9]:

يَلُومُونَني في اشْتِراءِ النَّخِيـ ـلِ أَهْلي فَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ

إن أُعرِبَ الاسمُ الظَّاهرُ بدلاً، أمَّا إن أُعربَ مبتدأً فالضَّميرُ – وإن عادَ إلى متأخِّرٍ في اللَّفظِ– فهو عائدٌ إلى متقدِّمٍ في الرُّتبةِ[10].

أمَّا عودةُ الضَّميرِ على متأخِّرٍ لفظاً مُتقدِّمٍ رُتبةً فلا خلافَ في جوازِهِ[11] نحو ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ، وفيهِ ما في الصُّورِ السَّابقةِ مِنْ معانٍ وأغراضٍ، ويمتنعُ نحوُ: أبطالُها في ساحةِ الحربِ، وذلِكَ لاتِّصالِ ضميرِ الخبرِ بالمبتدأِ، وعودِهِ على مُتأخِّرٍ رتبةً لفظاً ومعنىً.

خامِساً: الاتِّصالُ والانفصالُ:

وله مواضعُ عدةٌ، لكلٍّ منها أحكامُه الخاصَّةُ بهِ، ومِنْ ذلك:

1– مع الفعلِ النَّاسخِ: الأصلُ في ضميرِ الغائبِ المنصوبِ بالفِعلِ النَّاسخِ أن يكونَ مُنفصِلاً؛ لأنَّ أصلَهُ خبرٌ لِلمُبتدأ[12]، والمبتدأُ والخبرُ كُلٌّ مِنهما مُنفصِلٌ عَنِ الآخرِ مُستقلٌّ بِنفسِهِ، وليسَ مُتَّصلاً به لفظياً كأنَّه جزءٌ منه، وهذا مذهبُ جمهورِ النُّحاةِ، تقولُ: زيدٌ ظننتُكَ إيَّاهُ. قالَ عمرُ بنُ أبي ربيعةَ[13]:

---

1 الخصائص 360/2، ومغني اللبيب ص635
2 الكشاف 187/4
3 شرح الرضي على الكافية 465/2
4 مغني اللبيب ص638
5 انظر: شرح ابن عقيل 248/2 و252
6 منع جمهور النحاة هذه المسألة، وأجازها بعض العلماء منهم الأخفش وابن جني. انظر: الخصائص 293/1 وما بعدها، وشرح الرضي على الكافية 188/1-189، وشرح ابن عقيل493/1
7 شرح ابن عقيل493/1
8 الخصائص 294/1، وشرح الرضي على الكافية 188/1، وشرح ابن عقيل 496/1
9 شرح ابن عقيل 82/2
10 مغني اللبيب ص478- 479
11 الخصائص 294/1
12 وهو قول سيبويه في الكتاب 358/2
13 شرح المفصَّل 107/3

لَئِنْ كانَ إيَّاهُ لَقَدْ حالَ بعدَنا عنِ العَهْدِ، والإنسانُ قد يَتغيّرُ

وذهبَ بعضُ النُّحاةِ إلى أنَّ الاتِّصالَ هُوَ الأصلُ، وأنَّ الانفصالَ خِلافُهُ، نحو قولك: زيدٌ ظننتُكَهُ[1]، قالَ سيبويهِ: "وتقولُ: كُنَّاهُمْ، كما تقولُ: ضربْناهُمْ، وتقولُ: إذا لم نَكُنْهُمْ فَمَنْ ذا يكُونُهُمْ، كما تقولُ: إذا لم نضْرِبْهُمْ فَمَنْ يضربْهُمْ. قالَ أبو الأسودِ الدؤليّ:

فإلَّا يَكُنْها أو تَكُنْه فإنَّهُ أخوها غَذتْهُ أمُّه بِلبانِها[2]

2- مع الفعلِ غيرِ النَّاسخِ: الأصلُ في ضميرِ الغائبِ المنصوبِ بالفعلِ التامِّ هُوَ الاتصالُ؛ لأنَّهُ جيءَ به بغرضِ الاختصارِ، ولا شكَّ أنَّهُ أكثرُ اختصاراً مِنَ الضَّميرِ المنفصلِ، تقولُ: ضربتُهُ لا ضربتُ إيَّاهُ[3]، ولم يأتِ في القرآنِ الكريمِ إلَّا مُتّصِلاً[4]، ومن ذلك قولُهُ تعالى:{ فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ }[الحجر 22]؛ ولِذلك لم يُجزْ بعضُ النُّحاةِ مجيئَهُ مُنفصِلاً إن أمكنَ أن يجيءَ مُتَّصِلاً، يقولُ ابنُ مالكٍ5:

وفي اختيارٍ لا يجيءُ المنفصلْ إذا تأتَّى أن يجيءَ المتَّصلْ

وما دامَ الأمرُ كذلك، فمجيئُه منفصلاً خِلافٌ للأصلِ، وربَّما يُردُّ هذا بأنَّ الضَّميرَ المنصوبَ صحيحٌ أنَّه مُتصلٌ لفظاً، لكنَّه مُنفصلٌ نيةً وتقديراً؛ لأنَّه ليسَ جزءاً من الفعلِ أو كالجزءِ منه كالفاعلِ[6]، ونيةُ الانفصالِ هذه تلمحُ إلى أنَّ الأصلَ فيه أن يكونَ مُنفصلاً لا مُتصلاً، بل إنَّه يجبُ أن يأتيَ مُنفصلاً إذا تعذَّرَ مجيئُه مُتَّصِلاً، وذلك في موضعينِ:

أ- التقديم: إذا تقدَّمَ الضَّميرُ على فعلِهِ النَّاصبِ لهُ امتنعَ مجيئُه مُتَّصِلاً؛ لأنَّه لا يُمكنُ بَدْءُ النُّطقِ بِهِ، وهُوَ هنا يفيدُ القصرَ بالتَّقديمِ وأغراضاً أُخرى ذكرَها المفسِّرونَ والبلاغيونَ[7]، ومِنْ ذلك قولُه تعالى:{إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ}[الفاتحة 5].

ب-القصر بـ إلَّا: وذلك لتعذُّرِ اتصالِ الضميرِ بحرفِ القصرِ هنا، ومن ذلك قوله تعالى:{وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ}[الإسراء 23]، وقولُ الشاعرِ[8]:

وما أصاحبُ من قومٍ فأذكرَهم إلا يزيدُهم حُبّاً إليَّ هُمُ

وما جاءَ خلافَ ذلك عُدَّ شاذاً أو ضرورةً لِخُروجِهِ على ما هو خلافُ الأصلِ نفسِهِ، ومِنْ ذلك قولُ الشَّاعرِ[9]:

بالبَاعِثِ الوَارِثِ الأَمْواتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ في دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

وأياً يكن الأصلُ فإنَّ الضميرَ المتَّصلَ أكثرُ اختصاراً وخفةً من الضميرِ المنفصلِ، ولكلٍّ مِنهما أغراضٌ لا يؤدّيها الآخرُ.

3- معَ المصدرِ واسمِ الفاعلِ نحو قولِ الشَّاعرِ[10]:

فلا تطمعْ - أبيتَ اللَّعنَ- فيها ومَنْعُكَهَا بِشيءٍ يُستَطاعُ

وقولِ الشَّاعرِ[11]:

لا ترجُ أو تخشَ غيرَ الله إنَّ أذًى واقيكهُ الله لا ينفكُّ مأمونا

فالأصلُ في الضَّميرِ هنا الانفصالُ، واتِّصالُه على خِلافِ الأصلِ، سواءٌ أكانَ مضافاً إلى ضميرٍ هو مفعولٌ بهِ كما في البيتِ السابقِ أو مُضافاً إلى ضميرٍ هو فاعلٌ نحو قولِ الشاعرِ[12]:

لئن كان حُبِّيكِ لي كاذباً فقد كان حُبِّيك حقاً يقينا

وقولِ الشاعرِ[13]:

تعزَّيتُ عنها حقبةً فتركتُها وكانَ فراقيها أمرَّ من الصبر

---

1 شرح التسهيل 152/1 وما بعدها.
2 الكتاب 46/1
3 قال سيبويه: "فلو قدرت على الهاء التي في «رأيته» لم تقل: إياه". الكتاب 356/2
4 شرح التسهيل 153/1
5 شرح ابن عقيل 99/1
6 الخصائص 361/2، والإنصاف في مسائل الخلاف 381-382 (مسألة 69).
7 ضبط القاعدة النحوية في ضوء علم المعاني ص139
8 شرح التسهيل 156/1
9 شرح التسهيل 156/1
10 شرح التسهيل 153/1
11 شرح التسهيل 153/1
12 شرح التسهيل 152/1-153
13 شرح التسهيل 153/1

قال ابنُ مالكٍ: وإنَّما المختارُ في هذهِ الثلاثةِ وأمثالِها الانفصالُ، ولكنَّه تُرِكَ واستُعمِلَ الاتِّصالُ؛ لأنَّ الوزنَ لم يتأتَّ إلَّا به[1].

4- **معَ أداةِ الاستثناءِ "إلَّا"**: الأصلُ في ضميرِ الغائبِ أن يقعَ بعدَ أداةِ الاستثناءِ "إلَّا" منفصِلاً، نحو قولِهِ تعالى:{اللهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ} [البقرة 255]، لكنْ ربَّما خُولِفَ هذا الأصلُ، فجاءَ مُتَّصلاً بـ"إلَّا" نحو قولِ الشَّاعرِ[2]:

أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِن فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ فَمَا لي عَوْضُ إلاَّهُ نَاصِرُ

وذهبَ كثيرٌ مِنَ النُّحاةِ على أنَّ ذلك ضرورةٌ شعريةٌ، ولا يجيءُ في الاختيارِ، وذهبَ ابنُ الأنباريِّ ومن تبعه إلى أنَّ ذلك جائزٌ في الشِّعرِ والنَّثرِ[3].

5- **بعد "لولا"**: الأصلُ في ضميرِ الغائبِ وغيرِهِ أن يكونَ مُنفصلاً[4] نحو قولِ الشَّاعرِ[5]:

وركضُكَ لولا هُوْ لَقِيْتَ الَّذي لَقوا فَأَصْبَحْتَ قَدْ جاوزْتَ قوماً أَعاديا

وربَّما خولفَ هذا الأصلُ، فجاءَ مُتَّصِلاً[6] نحو قولِهم: حبَّذا مُحمَّدٌ هادينا لولاهُ ما اهْتدينا ولا بَقِينا.

سادساً: حذفُ ضميرِ الغائبِ وذِكْرُهُ.

الأصلُ فيه الذِّكرُ؛ لأنَّهُ اختصارٌ عَنِ اسمٍ كما بيَّنَّا، وحذفُ المختصرِ ربَّما يُوقِعُ في لَبْسٍ[7]، لكنَّه قد يُحذفُ جُزئيّاً أو كُليّاً إن أُمِنَ اللَّبسُ:

1- الحذفُ الجزئيُّ: تحذفُ الواوُ أو الياءُ من ضميرِ الغائبِ هُوَ وهِيَ، مِنْ ذَلِكَ قَولُ العجير السلولي:

فبيناهُ يشري رحلَه قالَ قائلٌ لمن جملٌ رخوُ الملاطِ نجيبُ[8]

أيْ: بينا هُوَ يَشري، وقد سَبَقَ أنْ بيَّنَّا رأيَ الكوفيينَ في ذلك واحتجاجَهم على أنَّ هذا هُوَ الأصلُ.

2- الحذفُ الكُليُّ: حذفُ الضَّميرِ الرابطِ خلافٌ لِلأصلِ الَّذي هُوَ الذِّكْرُ، وفيه تَفْصيلٌ:

- **الضَّميرُ الرَّابطُ المجرورُ**: وفيهِ حالتانِ.

أ- التزامُ الأصلِ: يجبُ التزامُ الأصلِ بِذكرِ ضميرِ الغائبِ الرّابطِ لجملةِ الخبرِ بالمبتدأِ إن كان مجروراً بالإضافةِ، فلا يجوزُ أن تقولَ: زيدٌ قامَ غلامُ. تُريدُ: غلامه، بل لا بدَّ مِن ذكرِهِ لِترابُطِ الكلامِ بعضِهِ مَعَ بعضٍ، ولولاه لكانَ الكلامُ مُفكَّكاً، فتقولُ: زيدٌ قامَ غلامُه، وأحمدُ نجحَ ابنُه، وهكذا. وأجازَ سيبويه والرَّضي وغيرهما حذفَهُ إن كانَ مجروراً بِمشتقٍ لفظاً لا محلّاً نحو قولك: أنا زيدٌ ضاربٌ[9]؛ أيْ ضاربُه، كَما سيأتي.

ب- مخالفةُ الأصلِ: يجوزُ قياساً مخالفةُ الأصلِ بحذفِ ضميرِ الغائبِ الرّابطِ إذا كانَ في جُملةٍ اسميةٍ، المبتدأُ فيها جزءٌ من المبتدأ الأوَّلِ، وكانَ مجروراً بـ(مِنْ) الدّالَّةِ على الجُزْئيَّةِ؛ لأنَّ جُزئيَّتَهُ تُشْعِرُ بالضميرِ، فيُحذفُ الجارُ والمجرورُ معاً[10]. مِنْ ذلك قولُك: العِلمُ الصَّحيحُ: القليلُ يفيدُ، والكثيرُ يبني الأُمَمَ؛ أيْ: القليلُ مِنْهُ والكثيرُ مِنْهُ، وقولُهُمْ: السَّمنُ مَنوانٌ بدرهمٍ؛ أيْ: منوانٌ منه.

- **الضَّميرُ الرّابطُ المنصوبُ: وفيهِ مسألتانِ:**

الأولى: الرّابطُ لِجملةِ الصِّلةِ بِالمَوصولِ أو لِجُمْلَةِ الصِّفَةِ بالمَوصوفِ، وَهُوَ على حالينِ:

أ- **التزام الأصلِ بِذكرِهِ:** وهو كثيرٌ نحو قولِه تعالى:{ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ}[البقرة 27]، وقوله تعالى:{وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ}[البقرة 281].

---

1 شرح التسهيل 154/1
2 شرح التسهيل 276/2
3 شرح ابن عقيل 89/1 وحاشية محمد محيي الدين عليه.
4 الكتاب 373/2
5 شرح التسهيل 144/1
6 انظر تفصيل الخلاف حول الضمير المتصل بـ لولا في الإنصاف في مسائل الخلاف ص548 (مسألة 100).
7 انظر: مغني اللبيب ص 794
8 الإنصاف في مسائل الخلاف ص542
9 الكتاب 72/1، وشرح الرضي على الكافية 240/1
10 شرح الرضي على الكافية 238/1، يعلق الجار والمجرور المحذوفان بصفة محذوفة سواء أكان المبتدأ نكرة أم معرفاً بأل، لأن التعريف غير مقصود، ويجوز أن يعلق بحال محذوفة من ضمير الخبر.

ب- مخالفة الأصل بحذفِهِ: يجوز قياساً مخالفةُ الأصلِ بحذفِ ضميرِ الغائبِ المنصوبِ إذا كان عائداً على صلةٍ نحو قولِكَ: الذي رأيتُ فلانٌ، أو صفةٍ نحو قولِ جرير[1]:

حَمَيْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ

وذلكَ بِغرضِ الإيجازِ والاختصارِ والتخفيفِ ودفعِ الملِ والسآمةِ لطولِ الموصولِ مَعَ ذكرِهِ[2]، ولكونِهِ ضميرَ غائبٍ معلوماً، قال ابنُ الأنباريِّ:" فإن قيل: فلِمَ حُذِفَ في قولِه تعالى:﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾ {الفرقان 41/25} قيلَ: لِأَنَّ العائِدَ ضميرُ المنصوبِ المتَّصلِ، والضميرُ المنصوبُ المتَّصلُ يجوزُ حذفُه، وإنَّما جازَ حذفُه؛ لأنَّه صارَ الاسمُ الموصولُ والفعلُ والفاعلُ والمفعولُ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ، فلمّا صارتْ هذه الأشياءُ بمنزلةِ الشيءِ الواحدِ طلبوا لها التَّخفيفَ..."[3]. وقالَ الرضي:"... وجوازُ حَذفِ الضميرِ في الصِّلةِ أَحسنُ مِنْهُ في الصِّفةِ، لِكونِ اتِّصالِها بالموصولِ أَشدَّ، إذ لا غنى لِلموصولِ عَنها، وهما بتقديرِ مُفْرد...، ثُمَّ الحذفُ بعدَها في الصِّفةِ أحسنُ منه في خبرِ المبتدأ، نحو: جاءني رجلٌ ضَربتُ؛ لِأَنَّها مَعَ الموصوفِ جزءُ الجملةِ، بِخلافِ الخبرِ، فإنَّه مَعَ المبتدأِ جملةٌ، فالتَّخفيفُ فيما هُوَ مَعَ غيرِهِ كَكَلِمَةٍ أولى"[4].

الثانية: الرابط لجملة الخبر بالمبتدأ، وفيه مسألتانِ أيضاً:

أ- التزامُ الأَصْلِ: لا يجوزُ حذفُه سواءٌ أكانَ منصوباً بِفعلٍ مُتصرفٍ نحو: زيدٌ ضربتُهُ، أم بفعلٍ جامِدٍ نحو: زيدٌ ما أحسنَهُ، أم بفعلٍ ناقصٍ نحو: زيدٌ كانَه أَخوكَ، أم بغيرِ فعلٍ نحو: زيدٌ كأنَّه أَسدٌ؛ وَلِذلكَ أَجمعوا على شذوذِ قراءةِ ابنِ عامِرٍ:((وَكَلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسْنَى)) {النساء 95}؛ أَيْ: وَعَدَهُ[5].

ب-مخالفةُ الأصلِ: أجازَ سيبويهِ، وهشامٌ مِنَ الكوفيينَ حذفَهُ في الضَّرورةِ الشِّعريَّةِ[6]، قال سيبويه:" ولا يحسُنُ في الكلام أن يَجعل الفعلَ مبنيا على الاسم ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول ومن حال بناء الاسم عليه، ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام، قال الشاعر وهو أبو النجم العجلي:

فَأَصْبَحَتْ أُمُّ الخيارِ تدَّعي عليَّ ذنباً كلُّهُ لم أَصنعِ[7]

أي: لم أصنعْهُ. ومثلُه قولُ الأسودِ بنِ يعفرَ [8]:

وخالدٌ يَحمَدُ ساداتُنا بالحقِّ لا يحمدُ بالباطلِ

أي: يحمدُهُ. وأجازَ الفرَّاءُ حذفَهُ قِياساً إذا كانَ ضميراً منصوباً مفعولاً بهِ، والمبتدأُ لفظُ "كلّ"؛ لأنَّه بمعنى النفْيِ، كما في قولِ أبي النَّجمِ العِجليِّ آنفِ الذِّكرِ وقولِ الشَّاعرِ[9]:

ثلاثٌ كلُّهنَّ قتلتُ عَمْداً فأخزى اللهُ رابعةً تعودُ

فمعنى "كلهن قتلت" عندَ الفراءِ: ما منهنَّ إلا قتلتُ[10]. وذهبَ سيبويهِ إلى أنَّ المسوِّغَ له هُوَ مشابهتُهُ الاسمَ الموصولَ[11]، واشترطَ لِحذفِه كونَه منصوباً بِفِعْلٍ لفظاً نحو قولِ امرئ القيسِ[12]:

فأقبلتُ زحفاً على الرُّكبتين فثوبٌ لبستُ وثوبٌ أجرّ

أو منصوباً بمشتقٍ محلاً نحو قولِك: أنا زيدٌ ضاربٌ؛ أي ضاربُه[13]. قالَ مزاحم العقيليُّ:

---

1 الكتاب 87/1
2 ضبط القاعدة النحوية في ضوء علم المعاني ص208
3 أسرار العربية ص381
4 شرح الرضي على الكافية 240/1
5 انظر: ارتشاف الضرب 1119/3، والمفصل في إعراب الجمل ص159
6 المفصل في إعراب الجمل ص160
7 الكتاب 85/1
8 ارتشاف الضرب 2425/5، ومغني اللبيب ص796.
9 الكتاب 86/1
10 شرح الرضي على الكافية 239/1
11 الكتاب 86/1-87
12 الكتاب 86/1
13 الكتاب 72/1، وشرح الرضي على الكافية 240/1

وَقَالُوْا تَعَرَّفْهَا الْمَنازِلَ مِنْ مِنى وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أنَا عَارِفُ

على رواية من رفع "كلّ"[1].

- **الضمير المرفوع:**

أ- التزامُ الأصلِ: يمتنعُ حذفُ الضميرِ الرابطِ إن كانَ في جملةٍ اسميةٍ، فلا يجوزُ أن تقولَ: زيدٌ ما ناجحاً، على إضمارِهِ اسماً لـ(ما)، بل: زيدٌ ما هُوَ ناجِحاً[2].

ب- مخالفةُ الأصلِ: تجبُ مخالفةُ الأصلِ وحذفُ الضميرِ الغائبِ المرفوعِ تخفيفاً إذا كانَ صدراً لجملةِ الصِّلةِ[3] نحو قوله تعالى:{ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا}[مريم 69].

سابعاً: الإخبارُ بهِ:

الأصلُ في ضميرِ الغائبِ أن يُخبر عَنه لا أن يُخبر بهِ؛ لِأنَّ فيه شيئاً من الإبهامِ، بدليلِ أنَّه لا بدَّ له من عائدٍ يوضِّحهُ، بخلافِ ضمائرِ المتكلِّمِ والخطابِ؛ لذلكَ كانَ الأصلُ فيه أن يقعَ مبتدأً أو ما أصلُه مبتدأٌ، فيحتاجُ إلى خبرٍ تتمُّ به الفائدةُ، ويُزيلُ الغموضَ، ويوضِّحُ الإبهامَ، لكنَّه قد يخرجُ عن هذا الأصلِ، فيخالفُه، فيقعُ خبراً للمبتدأ نحو عبارةِ الكِتابِ[4]: أهُوَ هُوَ؟ وقولِهِم: كنتُ أَظَنُّ العَقْربَ أَشدَّ لسعةً من الزّنبورِ، فإذا هُوَ هِيَ[5]. ومن ذلك قولُ المتنبي[6]:

إذا ترحَّلْتَ عَنْ قومٍ وقد قَدَروا أن لا تفارقَهم فالرَّاحِلونَ هُمُ

أو خبراً للحرفِ النَّاسخِ نحو قولِه تعالى:{فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ ۖ قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ ۚ وَأُوتِينَا الْعِلْمَ مِن قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ}[النمل 42]، وقولِ لبيد[7]:

فكأنَّها هِيَ بَعْدَ غَبِّ كَلالِها أَوْ أسفعُ الخدَّينِ شاةُ إرانِ

أو خبرا للفعلِ النَّاسخِ مُنفصلاً نحو قولِ عمرَ بن أبي ربيعةَ[8]:

لَئِنْ كانَ إيَّاهُ لَقَدْ حالَ بَعْدَنا عَنِ العَهْدِ، والإنسانُ قَدْ يَتَغيَّرُ

وأقلّ منه مُتَّصِلاً[9] نحو قولِك: كانَهُ زيدٌ، وقولِهِمْ: كُنَّاهُمْ، وإذا لم نَكُنْهُمْ فَمَنْ ذَا يَكُونُهُم؟ وقولِ أبي الأسودِ الدؤليِّ[10]:

فإنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

أو خبراً لمصدرِ الفِعلِ النّاسخِ نحو قولِ الشَّاعرِ[11]:

ببذلٍ وحِلمٍ سادَ في قَومِهِ الفَتى وكَونُكَ إيَّاهُ عَلَيْكَ يَسيرُ

ولعلَّ الغرضَ مِنْ مجيئِه خبراً هُوَ إفادةُ المماثلةِ والمشابهةِ أوِ الاتِّحادِ في المفهومِ في نحوِ الأبياتِ السَّابقةِ، ونحو قولك: أنتَ هُوَ، أنا هُوَ، أوِ البقاءُ على حالٍ دونما تغييرٍ في نحو: هُوَ هُوَ؛ أيْ على حالِهِ لم يتغيَّرْ[12] على حدِّ: شِعْرِي شِعْرِي.

ثامناً: عملُ ضميرِ الغائبِ.

الأصلُ في الضَّميرِ أن يكونَ معمولاً؛ لأنَّه مختصرٌ مِنَ الاسمِ، والأصلُ في الاسمِ أن يكونَ معمولاً لا عاملاً؛ لِذلك ما تفرَّعَ عنه سينحطُّ عنه درجةً، وما دامَ الأصلُ غيرَ عاملٍ فالفرعُ عنه أَولى بِذلك، لكنْ ربَّما خُولفَ ذلك الأصلُ، فَعَمِلَ، ومن أغربِ تلك المخالفاتِ هُوَ أن يعملَ الضَّميرُ في الجارِّ والمجرورِ "بالحديثِ" في بيتِ زهيرٍ:

1 انظر: الكتاب 72/1
2 المفصل في إعراب الجمل ص159
3 الكتاب 353/2
4 الكتاب 352/2
5 الإنصاف في مسائل الخلاف ص562 (المسألة 103).
6 الفسر 385/3
7 الكتاب 353/2
8 شرح المفصَّل 107/3
9 الكتاب 358/2
10 الكتاب 46/1، والإنصاف في مسائل الخلاف ص 130 (مسألة 17). وانظر ما سبق أن ذكرناه في مسألة الاتصال والانفصال في ضمير الغائب.
11 شرح ابن عقيل 270/1
12 الكتاب 359/2-360

وما الحربُ إلا ما علمتُم وذقتمُ وما هُوَ عنها بِالحديثِ المرجَّمِ

وعدَّ ابنُ مالك ذلك شاذّاً[1]، وردَّه الشَّاطبيُّ[2] ومن ذلك قولُ الشاعرِ عندَ مَنْ عَدَّ "مَنْ" نكرةً تامَّةً تمييزاً، و"هُوَ" مخصوصٌ بالمدحِ[3]:

نعمَ مزَكْأُ مَنْ ضاقَتْ مذاهبُه ونعمَ مَنْ هُوَ في سرٍّ وإعلانِ

ويمكنُ تعليلُ ذلك بما يلي:[4]:

1- أنَّ الضَّميرَ مؤوَّلٌ باسمٍ ظاهرٍ، والتَّقديرُ: وما الحديثُ عنها بالحديثِ المرجَّمِ.

2- أنَّ العربَ يتَّسِعونَ في المجرورِ والظَّرفِ ما لا يتَّسِعونَ في غيرِهما[5].

3- أنَّ الجارَّ والمجرورَ يكفي للعملِ بهما رائحةُ الفِعلِ؛ لِذلك عُلِّقا بِحرفِ النِّداءِ والاستثناءِ وحروفِ المعاني وغيرِ ذلك مِمَّا لا يعملُ.

تاسعاً: فُقدانُ ضميرِ الغائبِ المحلَّ الإعرابيَّ:

الأصلُ في ضميرِ الغائبِ وغيرِهِ أنْ يأخذَ محلَّ الاسمِ مِنَ الإعرابِ؛ لكونِهِ مختصراً عنه، والأصلُ في الأسماءِ أن يكونَ لها محلٌّ مِنَ الإعرابِ عدا أسماءَ الأصواتِ وأسماءَ الأفعالِ فإنَّها لا محلَّ لها منه، لكنْ ثَمَّةَ مواضعُ يخالفُ فيها الأصلَ، فيفقِدُ ضميرُ الغائبِ محلَّهُ مِنَ الإعرابِ، ويصبحُ مجيئُهُ لِأغراضٍ معنويةٍ لا إعرابيةٍ، ومِنْ تلك المواضعِ:

أ- ضميرُ الفصلِ:[6] ويقعُ بينَ المبتدأِ المعرفةِ أو ما أصلُهُ مبتدأٌ معرفةٌ وبينَ الخبرِ أو ما أصلُهُ خبرٌ إذا كانا معرفتَينِ أو أشبهَ بالمعرفةِ مِمَّا طالَ ولم تدخُلْهُ الألفُ واللَّامُ نحو: خيرٌ مِنْكَ، ومثلُكَ، وشرٌّ مِنك، وأفضلٌ مِنْكَ[7]. والغرضُ منهُ هُوَ تمييزُ الخبرِ من الصفةِ ودفعُ توهُّمِ أنَّ المذكورَ صفةٌ لا خبرٌ نحو قولِكَ: زهيرٌ هُوَ الشاعرُ، قال سيبويه:" وإنما كان الفصلُ في أظنّ ونحوِها؛ لأنَّه موضعٌ يلزمُ فيه الخبرُ، وهو ألزمُ له من التوكيدِ؛ لأنَّه لا يجدُ منه بُدّاً، وإنَّما فَصَلَ؛ لأنَّكَ إذا قلت: كانَ زيدٌ الظريف، فقد يجوزُ أنْ تريدَ بالظريفِ نعتاً لزيدٍ، فإذا جئتَ بـ "هُوَ" علمتَ أنَّها متضمِّنةٌ للخبرِ، وإنَّما فَصَلَ لِمَا لا بُدَّ لهُ مِنهُ"[8].

وضميرُ الفصلِ لا محلَّ له من الإعرابِ[9]، بدليلِ أنَّهُ لم يمنعْ ما قبلَهُ من العملِ فيما بعدَهُ، ولم يُؤثِّرْ فيه نحو قولِه تعالى:{وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ}[سبأ: 6]. وربَّما جاءَ بينَ المعرفةِ والنكرةِ كما في قوله تعالى:{ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم}[آل عمران: 108] ومِنْ أمثلةِ سيبويه: أظنُّهُ هُوَ خيراً مِنكَ، ورأيت زيداً هُوَ خيراً مِنْكَ10.

ب- ضميرُ التَّوكيدِ: إذا أُكِّدَ الضميرُ المتَّصلُ أو المستترُ بضميرٍ منفصلٍ كانَ هذا الضميرُ لا محلَّ له من الإعرابِ[11]، ويكونُ الغرضُ منه التوكيدَ فَحَسْبُ[12]، نحو قولِك: زيدٌ جاء هو13. وفي هذا مخالفة للأصل الذي يقتضي أن يكون للضمير محل من الإعراب.

ج- ما خُلِعَتْ منه الدِّلالةُ[14]، وذلك في مواضعَ كثيرةٍ، مِنها:

- مَعَ الضَّميرِ "إيّا" نحو إيَّاهُ، إذ تُخلعُ منه دلالةُ الاسميَّةِ، ويُقتصرُ فيه على الدلالةِ على الغائبِ، كما قال الأخفش[1].

---

1 شرح التسهيل 106/3
2 المقاصد الشافية 226/4
3 غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب ص480-481
4 المفصل في إعراب الجمل ص271
5 مغني اللبيب ص909
6 الكتاب 386/2، وانظر 387/2-397
7 الكتاب 393/2
8 الكتاب 388/2
9 الكتاب 391/2 قال سيبويه:"... فصارَ "هو" وأخواتُها هنا بمنزلة "ما" إذا كانت لغواً، في أنها لا تغيِّر ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر".
10 الكتاب 387/2
11 الكتاب 277/1-278 و278/2-279، قال سيبويه:" ولا يقع "هو" في موضع المضمر الذي في فعل، لو قلت: فعل هو، لم يجز إلا أن يكون صفة...".
351/2 ويريد بالصفة التوكيدَ.
12 النحو والصرف ص 282-283
13 الكتاب 386/2
14 انظر: الخصائص 179/2

- معَ اسمِ الإشارةِ نحو هذا، هذه، هذي، هؤلاء[2]، إذ تُخلعُ منها دِلالةُ الاسميَّةُ، وتُمنحُ دِلالةً جديدةً هِيَ التَّنبيهُ.
- معَ ضمائرِ الرَّفعِ المنفصلةِ نحو: ها نحنُ أُولاءِ، ها أنتم هُؤلاءِ...[3].
- هاءُ السَّكتِ: نحو { وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ}[القارعة: 10]، وتطرد في الندبة نحو وامعتصماه[4]، وغيرها نحو: قِهْ، عِهْ، شِه[5]، ونحو: لا تَقِهْ، وإن تعِ أعِهْ[6]، ونحو هُنَّهْ، وضربتُّهْ، وهلمَّهْ، هما ضاربانَهْ، وهم مُسلمونَهْ، كَيْفَهْ، ومن ذلك قول ابن قيس الرقيات[7]:

ويَقُلْنَ شيبٌ قَدْ علا كَ وقَدْ كَبِرْتَ فقلتُ: إنَّهْ

خاتمة:

من خِلالِ ما سبق يتبيَّنُ لنا أنَّ ضميرَ الغائبِ المنفصلَ "هُوَ، هِيَ" بنيةٌ بسيطةٌ عندَ المحقِّقينَ مِنَ النُّحاةِ، والأصلُ فيه أن يكونَ "هُوَ" بِضمِّ الهاءِ وفتحِ الواوِ، و"هِيَ" بِكسرِ الهاءِ وفتحِ الياءِ، وكلُّ ما جاءَ مخالفاً لهذهِ الصُّورةِ إنما يكونُ على خِلافِ الأصلِ، كما بيَّنَ البحثُ المسائلَ التي يخالفُ فيها ضميرُ الغائبِ المتَّصِلُ أو المنفصِلُ الأصلَ، والأغراضَ تتاتّى منها ولا تتأتَّى معَ مجيئِهِ على الأصلِ، فالخروجُ من الأصلِ إلى خِلافِهِ إنَّما يكونُ لأغراضٍ يقصِدُها المتكلِّمُ، ويكشفُها الذَّوقُ السَّليمُ.

المصادرُ والمراجعُ

1- أثر الحركات في اللغة العربية؛ دراسة في الصوت والبنية: علي عبد الله القرني، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة 2004م.

2- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (745 هـ)، تحقيق د. رجب محمد عثمان، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998م.

3- أسرار العربية: لأبي البركات ابن الأنباري (577هـ)، تح: محمد بهجة البيطار، عاصم بهجة البيطار، دار البشائر بدمشق، الطبعة الثانية، 2004م.

4- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات ابن الأنباري (577 هـ)، تحقيق د. جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002م.

5- الإيضاح في علوم البلاغة: القزويني، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2003م.

6- البحر المحيط في التفسير: أبو حيان الأندلسي (745 هـ)، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1420هـ.

7- حجة القراءات: ابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، 1997م.

8- الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسي (377هـ)، تحقيق بشير قهوجي، بشير حويجاتي، راجعه عبد العزيز رباح، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، 1991م.

9- الخصائص: عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 1952م.

10- دلائل الإعجاز: لبعد القاهر الجرجاني(471 أو 474هـ)، تح: محمود شاكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب (مكتبة الأسرة)، د.ط.ت.

11- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين الآلوسي (1270)، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ.

12- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لابن عقيل (769هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، (نسخة مصورة).

1 الخصائص 189/2
2 الكتاب 5/2 و12-13، و77 و354
3 الكتاب 353/2-355
4 الكتاب 166/4
5 الكتاب 144/4
6 الكتاب 159/4-160
7 الكتاب 160/4-161، و 165-166

13- شرح التسهيل: جمال الدين بن مالك (672 هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر، الطبعة الأولى، 1990م.
14- شرح الرضي على الكافية: الرضي الاستراباذي، تصحيح وتعليق حسن يوسف عمر، جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، الطبعة الثانية، 1996م.
15- شرح المفصل: ابن يعيش (643 هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، د.ت.
16- ضبط القاعدة النحوية في ضوء علم المعاني، محمد خالد الرهاوي، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 2010م.
17- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة العلوي، قدم له سيد علي المرصفي، مطبعة المقتطف، دار الكتب الخديوية، 1914م. (نسخة مصورة).
18- العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (175 هـ)، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، نسخة مصورة.
19- غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب: للأنطاكي، (القسم الثالث)، رسالة ماجستير، إشراف د. نبيل أبو عمشة، دراسة وتحقيق: محمد خالد الرهاوي، جامعة دمشق، 2007م.
20- الفَسْرُ (شرح ابن جني على ديوان المتنبي) ابن جني (392 هـ)، تحقيق د. رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، الطبعة الأولى، 2004م.
21- الكتاب: أبو بشر سيبويه (181 هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
22- الكشاف: الزمخشري 538هـ، ضبط وتوثيق أبي عبد الله الداني بن منير آل زهوي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2006م.
23- لسان العرب: ابن منظور، دار المعارف، القاهرة.
24- معاني القرآن: أبو زكريا الفراء (207 هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1983م.
25- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري (761 هـ)، تحقيق د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، 1985م
26- المفصَّل في إعراب الجمل: د. محمد خالد الرهاوي، د. عمر مصطفى، دار الفرقان للغات، حلب، الطبعة الرابعة، 2012م.
27- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحاق الشاطبي (790 هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 2007م.
28- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، (بحث الإتباع في اللغة د. حسين البواب)، العدد 31، تموز – كانون الأول 1986م.
29- النحو والصرف: عاصم بيطار، جامعة دمشق، الطبعة التاسعة، 2004م.
30- نظام الربط والارتباط في الجملة العربية: د. مصطفى حميدة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، 1997م.